جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومر اقبة التسيير

مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المردودية المالية
دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:
بن خليفة دنيا نصيرة

تحت إشراف الأستاذ:
موزاوي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	الطيب معارفية	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مستغانم
مقررا	عبد القادر موزاوي	أستاذ محاضر" أ "	جامعة مستغانم
مناقشا	الميلود ناصر	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018/2019

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة إلى أمي الغالية

إلى بهجتي وسروري أخواتي صارة ، إيمان وأبنائهم

إلى جميع الزملاء والأصدقاء بالأخص صديقتي بورحلة زهرة

وإلى دفعة السنة ثانية ماستر تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة

وإلى كل من تسعهم مخيلتي

التشكرات

بعد رحلة بحث و جهد وإجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير ، كما لا يسعني إلا أن أخص بأسمى عبارات الشكر الجزيل إلى من كان لي مرشد و معين، و خير ناصح و سار معي في المشوار لإنجاز هذا العمل الأستاذ الفاضل " موزاوي عبد القادر ".

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي و قدموا لي المساعدات و التسهيلات و الأفكار و المعلومات، لإنجاز هذا البحث فلهم مني كل الشكر.

إلى كل من ساندوني و أيقظوا لي حب الاكتشاف و البحث و لو بكلمة.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل موظفي مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة على مساعدتي في إنجاز الجانب التطبيقي للمذكرة وعلى المعاملة الطيبة.

وفي الأخير لاأنسى أن أتقدم بأرقى و أثمن عبارات الشكر إلى كل أساتذة و عمال قسم علوم المالية و المحاسبة وكذا عمال المكتبة بجامعة خروبة.

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكروالتقدير	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة المختصرات	
المقدمة العامة	1
الفصل الأول : مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي	6
تمهيد	7
المبحث الأول : أساسيات حول نظام المعلومات	8
المطلب الأول : مفاهيم حول النظام	8
المطلب الثاني : مفاهيم حول المعلومات	9
المطلب الثالث : مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبي	11
المبحث الثاني : ماهية نظام المعلومات المحاسبي	13
المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	13
المطلب الثاني : مكونات نظام المعلومات المحاسبي	16
المطلب الثالث : الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي	18
المبحث الثالث : أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي	19
المطلب الأول : أهداف نظام المعلومات المحاسبي	19
المطلب الثاني : وظائف نظام المعلومات المحاسبي	21
المطلب الثالث : العوامل التي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي	23
خلاصة	25
الفصل الثاني : تحسين المردودية المالية	26
تمهيد	27
المبحث الأول : ماهية المردودية	28
المطلب الأول : مفهوم المردودية	28
المطلب الثاني : مكونات المردودية	30
المطلب الثالث : أنواع المردودية	33
المبحث الثاني : دراسة المردودية المالية	38
المطلب الأول : مفهوم المردودية المالية	38
المطلب الثاني : محددات المردودية المالية والعوامل المؤثرة فيها	39
المطلب الثالث : آليات التحكم في المردودية المالية	42

المبحث الثالث : العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والمردودية المالية	**44**
المطلب الأول : دور القوائم المالية في تحسين المردودية المالية	**44**
المطلب الثاني : المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية	**45**
خلاصة	**48**
الفصل الثالث : دراسة حالة مجمع متيجي مستغانم	**49**
تمهيد	**50**
المبحث الأول : تقديم مؤسسة متيجي	**51**
المطلب الأول : تعريف مؤسسة متيجي ونشأتها	**51**
المطلب الثاني : أهداف المؤسسة وسياستها	**52**
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة متيجي	**53**
المبحث الثاني : نظام المعلومات المستخدم في مؤسسة متيجي	**58**
المطلب الأول : نظام sap	**58**
المطلب الثاني : دليل تطبيق نظام sap	**59**
المطلب الثالث : مدخلات ومخرجات نظام sap	**62**
المبحث الثالث : تحسين المردودية المالية وفق نظام المعلومات المحاسبي	**65**
المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة متيجي	**65**
المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية لمؤسسة متيجي	**67**
المطلب الثالث : قياس مردودية مؤسسة متيجي	**72**
خلاصة	**75**
الخاتمة العامة	**76**
قائمة المراجع	**80**
الملخص	

الفهرس

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(I - 01)	يوضح عناصر النظام	9
(I - 02)	يوضح فعاليات نظام المعلومات	13
(I - 03)	يوضح مكونات النظام	17
(I - 04)	يوضح وظائف نظام المعلومات المحاسبية	22
(II-01)	معدلات المردودية المالية	38
(II-02)	العوامل المؤثرة في المردودية المالية	42
(III-01)	الهيكل التنظيمي لمجمع متيجي	54
(III- 02)	هيكل مديرية المالية والمحاسبة	57
(III - 03)	ميادين تطبيق نظام sap	58
(III- 04)	نافذة الدخول إلى sap	59
(III- 05)	مخطط عملية الشراء	62

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(I - 01)	أنواع نظم المعلومات المحاسبية	15
(II -01)	جدول حسابات النتائج	39
(II - 02)	إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من معلومات	47
(III – 01)	سياسة المزيج التسويقي	52
(III - 02)	ميزانية – جانب الأصول	65
(III – 03)	ميزانية – جانب الخصوم	66
(III - 04)	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	67
(III - 05)	الميزانية (الأصول بعد حساب النسب المئوية والفروقات)	68
(III - 06)	الميزانية (الخصوم بعد حساب النسب المئوية والفروقات)	69
(III - 07)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة متيجي	70
(III - 08)	حساب المردودية المالية	73
(III - 09)	حساب المردودية الإقتصادية	73
(III - 10)	حساب المردودية التجارية	74

المختصرات	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
AIS	Accounting information systems	نظام المعلومات المحاسبي
ISO	International organization for standarization	المنظمة الدولية للمعايير
SAP	Systemes applications and products	نظام المعلومات والإنتاج

المقدمة العامة

مقدمة :

في العصر الحديث أصبح المجتمع يعتمد بالدرجة الأولى على نظام المعلومات لاسيما بعد إتساع المعرفة والبحث في عدة ميادين وظهور الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في تكنولوجيا المعلومات من حيث طرق تجميعها ، معالجتها ، حفظها وإسترجاعها بالسرعة والوقت المناسبين ، وبذلك أصبحت المعلومات وسيلة ذات أهمية بالغة في تحسين المردودية المالية في المؤسسات الإقتصادية من خلال القوائم المالية وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة وذلك من خلال التطور الكبير الذي حصل في علم المحاسبة وظهور الأنظمة المحاسبية .

ومن هنا أصبح من الضروري أن يكون هنالك إعطاء مزيد من الإهتمام في نظم المعلومات المحاسبية الذي يعتبر بدوره أهم مورد للمعلومة لدى المؤسسة والذي تستخدمه هذه الأخيرة كأداة لتوفيرها وتقديم صورة واضحة عن الواقع الإقتصادي للمؤسسة والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات بالمؤسسة إذ يقوم بتسجيلها وتحليلها وعرضها على شكل قوائم مالية.

وبما أن محيط المؤسسة الإقتصادية يشهد تغير كبير وسط محيط تنافسي ، تسعى المؤسسة في هذه الظروف إلى إتخاذ قرارات التي تحقق أهدافها وتمكنها من المحافظة على مكانتها وإستمراريتها في السوق والبحث عن التفوق والتميز الدائم وذلك بتحسين مردوديتها المالية.

وهذه الأخيرة تعد هدف أساسي تسعى أي مؤسسة إقتصادية إلى تحقيقها لأنها تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لها وأداة لقياس الفعالية الإقتصادية ، كما أنها وسيلة هامة للمراقبة وإتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة ، وفي سبيل ذلك تبذل المؤسسة كل جهدها وكافة إمكانياتها ووسائلها لغرض تحقيق الأهداف والحفاظ على التوازن المالي.

وبناءا على ماسبق ، جاءت إشكالية دراستنا بالشكل التالي :

- ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة ؟

ومن الإشكالية الرئيسية ، نرد الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبي ؟
2. ماهي المردودية المالية وأليات قياسها ؟
3. كيف يؤثر نظام المعلومات المحاسبي على المردودية المالية لمؤسسة متيجي ؟

- **فرضيات الدراسة :**

1. نظام المعلومات المحاسبي يعد عنصرا أساسيا في توفير المعلومات اللازمة بالجودة المطلوبة.
2. المردودية المالية عبارة عن المردود المالي الناتج عن إستخدام معين.
3. يؤثر نظام المعلومات المحاسبي على المردودية المالية للمؤسسة متيجي .

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على أهمية قيام نظم المعلومات المحاسبية بضمان أكبر قدر ممكن من الثقة والدقة في المعلومات المحاسبية ، ومراقبة مختلف الأنظمة الوظيفية في المنظمة بإعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق البيانات والتي تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المردودية المالية .

❖ **أهداف الدراسة :**

- محاولة الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة.
- إبراز مفهوم نظام المعلومات المحاسبي لما له دور هام في المؤسسة.
- إبراز مفهوم المردودية المالية.
- إبراز مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المردودية.

❖ **المنهج المتبع :**

لدراسة هذا الموضوع و الإحاطة بمختلف جوانبه قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يتناسب مع إستعراض ووصف نظام المعلومات المحاسبي ، بالإضافة إلى التعرف على أسسه في المؤسسة الإقتصادية ، وقد ساعدنا في ذلك مجموعة من الكتب والمراجع والوثائق التي تخدم الموضوع ، كما إعتمدنا في الجانب التطبيقي على المقابلة ودراسة حالة مجمع متيجي بمستغانم الذي ساعدنا على إتمام الدراسة من خلال الإعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لتحسين المردودية.

❖ **صعوبات الدراسة :**

- صعوبة الحصول على الكتب من المكتبة.
- صعوبة الفترة الممنوحة لإعداد البحث.
- فكرة وأسرار المؤسسة والحفاظ عليها ، أدت إلى صعوبة الحصول على المعلومات.

❖ **أسباب إختيار الموضوع :**

- **الأسباب الموضوعية :**
  - ✓ كون نظام المعلومات المحاسبي أحد المواضيع الهامة والحديثة.
  - ✓ نقص الدراسات في هذا الموضوع.
  - ✓ محاولة إسقاط الجانب النظري على المؤسسات الإقتصادية وبالتالي إظهار الواقع الفعلي له.
- **الأسباب الذاتية :**
  - ✓ طبيعة مجال التخصص الذي أنتمي إليه وهو التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير.
  - ✓ الرغبة الذاتية والميول الشخصي لمعالجة ودراسة هذا الموضوع.

❖ **حدود الدراسة :**

- **حدود موضوعية :** تهتم الدراسة أساسا بنظام المعلومات المحاسبي وكيفية مساهمته في تحسين المردودية المالية.
- **حدود مكانية :** الجانب الميداني سوف يكون في مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة _ متيجي مستغانم.
- **حدود زمنية :**تتمثل في دراسة القوائم المالية لسنة 2015-2016.

❖ **الدراسات السابقة :**

من خلال إعدادنا لهذا البحث ومن خلال ما وقع بين أيدينا من مراجع تصب في الموضوع منها متعلقة بنظام المعلومات ومنها ماهي متعلقة بالمردودية المالية أما فيما يخص الربط بينهما يكون بإسقاط الضوء على القوائم المالية للمؤسسة ، وذلك قد وجدنا بعض الدراسات السابقة التي أشار إليها ومن أهم هذه الدراسات نذكر منها :

- دراسة تغليسية عبد العزيز، بعنوان دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2016، جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية ماهو دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي ؟ ولتحقيق ذلك قام الطالب بتقديم إطار نظري لموضوع الدراسة وكذلك إطار تطبيقي تمثل في إجراء دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن البركة زريبة الوادي ببسكرة ، وهذا لمعرفة واقع الأداء المالي بالمؤسسة محل الدراسة ودور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين هذا الأداء ، بالإعتماد على منهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعادهم من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة ، إضافة إلى الملاحظة والمقابلات مع دراسة مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات.
- دراسة بن فرج زوينة ، بعنوان المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديد التطبيق ،مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2014، حيث كانت الإشكالية المطروحة كمايلي ماهي تحديات تطبيق المخطط المحاسبي البنكي وسبل مواجهتها بالإستناد إلى المرجعية النظرية وبمراعاة التحولات المحلية والدولية؟ ، وذلك قامت الطالبة بتقسيم الموضوع إلى 6 فصول خمسة نظرية وفصل تطبيقي حيث عرضت الطالبة في الفصل الأول نظام المعلومات المحاسبي ،والفصل الثاني القوائم المالية ، الفصل الثالث نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية ، الفصل الرابع الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية ، الفصل الخامس الإتجاهات العالمية للإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية أما الفصل الأخير كان بدراسة شاملة حول البنوك التجارية الجزائرية ، وذلك من خلال تعريفها ودراسة واقع المحاسبة البنكية في الجزائر.
- دراسة مغريش هارون ، بعنوان دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2013، تتناول هذه الدراسة دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية لشركة الخزف الصحي الميلية جيجل ،وكانت مشكلة البحث الأساسية متمثلة في الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية من أجل تحسين المردودية المالية ، فالمراجعة الداخلية تقوم بكشف الأخطاء ونقاط القوة والضعف بالشركة ، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- ✓ المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للمديرية العامة من أجل تحسين الدورة الإدارية لتصحيح الأخطاء والرفع من الأداء.
- ✓ المراجعة الداخلية تعمل على إكتشاف الأخطاء والإنحرافات وإبداء الرأي حولها.
- ✓ تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة أساسية داخل المؤسسة بهدف حماية ممتلكات المؤسسة من السرقة والتلاعبات ومن الأخطاء المحتملة على المستوى الداخلي وبالتالي إظهار الثغرات السلبية في المؤسسة.
- ✓ المردودية المالية الجيدة تزيد من نمو المؤسسة وتعزز إستقلاليتها المالية وعدم الخضوع لشروط الغير.

❖ **هيكل الدراسة :**

- تم تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول إثنان نظرية وفصل تطبيقي ، نعرض في الفصل الأول مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي والذي بدور ينقسم إلى ثلاث مباحث ، حيث يشمل المبحث الأول أساسيات حول نظام المعلومات ، أما المبحث الثاني يشمل مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ، أما المبحث الثالث يشمل أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي ، فالفصل الثاني يتمثل في تحسين المردودية المالية والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول ماهية المردودية ، أما المبحث الثاني خاص بدراسة المردودية المالية ، أما المبحث الثالث العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والمردودية المالية ، أما الفصل الثالث يتمثل في تحسين المردودية المالية وفق نظام المعلومات المحاسبي من خلال دراسة ميدانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة (مجمع متيجي) مستغانم .

الفصل الأول

مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد :

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما يلعب دوره في تحديد الكفاءة وفاعلية المؤسسة الاقتصادية ، لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة ، وذلك لضمان وصول معلومات موثقة وصحيحة إلى كافة المستويات الإدارية حتى تستطيع أداء مهمتها على أسس صحيحة بما يحقق مصالح المؤسسة.

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات السليمة والمفيدة في اتخاذ القرارات ، حيث إنها تمثل المصدر الرئيسي الذي يزود المؤسسة بالمعلومات التي تمكنها من اتخاذ قرارات رشيدة.

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية أكثر أهمية مما أدى إلى تعامل المؤسسات الاقتصادية معها على أنها موارد اقتصادية لها قيمة ، وتحدد هذه الأخيرة بمدى ملائمتها من حيث الكم والكيف والتوقيت خصوصا في بيئة الأعمال التي تتصف بسرعة التغير والتطور الدائم في الأهداف والبدائل لذلك من الضروري أن يكون هناك تدفق دائم للمعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات .

انطلاقا من هنا سنتطرق من خلال هذا الفصل المعنون بالإطار ماهية نظام المعلومات المحاسبي الى ثلاث مباحث مقسمة كالآتي:

- **المبحث الأول** :أساسيات حول نظام المعلومات .
- **المبحث الثاني**: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي .
- **المبحث الثالث** : أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي .

المبحث الأول : أساسيات حول نظام المعلومات .

إن المعلومات في الوقت الحاضر تعتبر ثروة كبيرة ويجب أن نقوم بإستغلالها بأحسن الطرق ، والمعلومات تعتبر أساليب علمية متطورة لما تحققه من تسيير العمل في الإدارة و نجاحه .

سنتطرف في هذا المبحث إلى عموميات المعلومات و مكوناتها وخصائصها .

المطلب الأول : مفاهيم حول النظام .

سوف نركز في هذا المطلب على تعريف النظام و مكوناته .

الفرع الأول : تعريف النظام .

يوجد عدة تعاريف للنظام يمكن التطرق إلى البعض منها فيمايلي :

- ✓ **يعرف النظام بأنه**"وحدة مكونة من أنظمة فرعية متداخلة ،تهدف جميعا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف"[1].
- ✓ **النظام هو** " مجموعة من العناصر أو المنفردات التي تعمل معا لتحقيق هدف معين أو مجموعة من المكونات التي ترتبط ببعضها البعض وبينها علاقات تفاعلية تمكنها من تكوين كل متكامل من أجل هدف معين "[2].
- ✓ **يعرف كذلك** " مجموعة من التقنيات والإجراءات التي تسمح للمعلومة بالسريان داخل التنظيم "[3].

من خلال ما سبق من تعريفات نظام المعلومات نلاحظ أنها تشترك في أمور هي:

- ✓ النظام يتكون من أجزاء صغيرة أو عناصر والنظم الفرعية تشترك معا لتحقيق هدف معين.
- ✓ الأجزاء أو العناصر المكونة للنظام تتفاعل وتتداخل مع بعضها البعض.
- ✓ هناك مجموعة من العلاقات تربط بين عناصر النظام داخل النظام ككل .

الفرع الثاني : مكونات النظام.

هنالك عدة مكونات لنظام المعلومات نذكر مايلي :

[1] فريد كورتل ، خالد الخطيب ، نظم المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات ، دار زمزم للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2015،ص 30.

[2] الكردي منال ، العبد جلال ، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية النظرية والأدوات التطبيقية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2002، ص49.

[3] صونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية ، دار الشعاع للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،1997 ، ص 98.

المدخلات: يعتمد كل نظام على مدخلات معينة وهي تلك التي ينصب عليها نشاط النظام ، وتأتي هذه المدخلات من مصادر مختلفة ومتنوعة مرتبطة بالبيئة المحيطة بالنظام وقد تكون نفس مخرجات النظام عندما تستخدم كمدخلات جديدة من خلال عملية التغذية العكسية [1] .

التشغيل : هو عملية التي يتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات والتشغيل هو يمثل تفاعل كل العوامل داخل النظام ، مثل عوامل الإنتاج في المؤسسة في صورة نشاط ينتج عنه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية [2].

المخرجات : يتم إيصال المعلومات إلى المستفذين وفق أشكال مختلفة مثل التقارير والجداول والقوائم والأشكال البيانية وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات[3].

التغذية العكسية : لأجل تحقيق الانتظام في فعاليات النظام والرقابة لابد من وجود عنصر التغذية العكسية الذي يتولى مهمة المقارنة بين مخرجات النظام والمخرجات المخططة والمحددة مسبقا ، ووجود أي اختلافات بينهما وإستخدام مدخلات جديدة ، أو إجراء تعديلات في عملية المعالجة[4].

يوضح الشكل التالي عناصر النظام:

الشكل رقم (I-01): يوضح عناصر النظام.

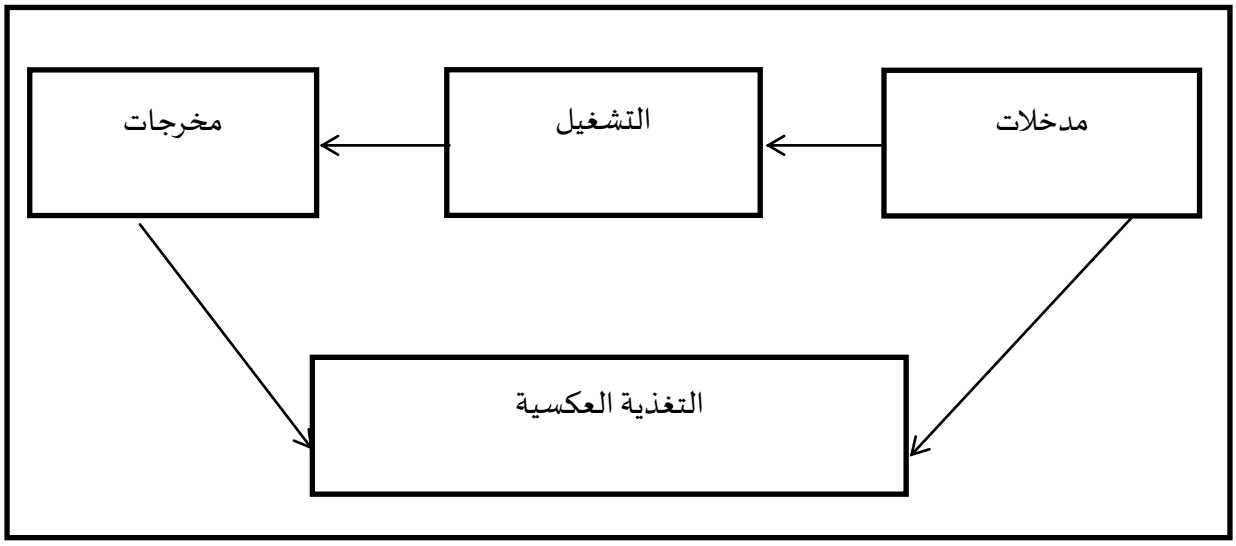

المصدر:محمد عبد حسين آل فرج الطائي ، مرجع سابق ، ص 18.

المطلب الثاني : مفاهيم حول المعلومات.

[1] محمد عبد حسين آل فرج الطائي ، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 ، ص 18.

[2] كمال الدين الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003، ص 6.

[3] عبد الرازق محمد القاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2004،ص15.

[4] محمد عبد حسين آل فرج الطائي ، مرجع سابق ، ص 18.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مايلي :

الفرع الأول :: تعريف المعلومة.

هنالك عدة تعاريف للمعلومات نذكر منها مايلي :

- **المعلومات** " هي عبارة عن بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح بإستخدامها والإستفاذة منها"[1].
- **المعلومات** " هي معطيات ناتجة عن معالجة البيانات يدويا أو حاسوبيا أو بالحالتين معا ويكون لها سياق محدد ومستوى عالي "[2].
- **أماC.COURBON** " يعطي للمعلومات ثلاث أوجه مختلفة إذ يعتبرها :

كمورد: تعتبر المعلومة تدفق يجتاز المنظمة بنفس الطريقة التي تجتازها المواد الأولية والمنتجات الوسيطية والنهائية، النقود ، العمال أو وسائل الإنتاج.

كمقلص للتكاليف : في حالة إعتماد المؤسسة إستراتيجية التحكم من خلال التكاليف ، فعليها أن تعمل جاهدة لتخفيض أسعار تكلفتها.

كأداة للمنافسة : إذا إستطاعت المؤسسة إستغلال تكنولوجية معالجة المعلومات في تصور المنتوج بالمعنى الواسع ، فبإمكانها الإستجابة في أسرع وقت ممكن وبصفة أدق لأي زبون وبذلك الوصول إلى أحسن نوعية،مما يجعل المنتوج أقوى من حيث المنافسة[3].

ويمكن إستخلاص من التعاريف السابقة أن المعلومات هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا ويمكن إستخدامها حاضرا ومستقبلا.

الفرع الثاني: خصائص المعلومات.

هنالك عدة خصائص للمعلومة نذكر مايلي[4] :

المنشأة : مهما كان الإنتماء النظامي للمعلومة فإن لهذه الأخيرة مصدرها الأولي.

الشكل : قد تكون المعلومات ،كمية، قيمة ،أو بيانية.

الدقة: تقاس بين المعلومات الصحيحة ومجموعة المعلومات المتوفرة وعدم الدقة ينتج أخطاء بشرية و آلية.

التوقيت : إن وصولها في الوقت المناسب يكاد أن يكون عديم الفائدة ولكن السؤال المطروح هو كيفية تحديد الوقت المناسب الذي تبنى عليه المعلومات .

---

[1] إبراهيم بختي ، تكنولوجيا نظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2004-2005 ، ص 14.

[2] كامل السيد ، فادية حجازي ، المعلومات الإدارية ، عمان ، 1998 ، ص 54.

[3] J.C.COURNON , système d'information, Inter Edition , paris , 1993 , p45-47.

[4] ثابت عبد الرحمان إدريس ، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007، ص39.

الإيجاز: غالبا مايجد المسير صعوبات في إنتقال المعلومة غير الموجزة ،حيث يمكن أن تختلط المعلومات المفيدة مع غير المفيدة ، لذلك فإن إيجاز المعلومة يؤدي إلى وضوح رؤيتها .

الشمولية : هي لا تتعارض مع الإيجاز ، فهي تعني إحتواء المعلومات المتوفرة للحقائق الأساسية التي تحتاجها مختلف المستويات الإدارية لإتخاذ القرارات.

الملائمة : المعلومات الملائمة هي التي توافق أو تطابق إحتياجات متخذي القرارات ، أي تلك التي تؤثر فعلا على القرار ، حيث أنها تحدد البدائل المتاحة و تؤيد بعضها.

التكرار: هو مدى تكرار الحاجة لإستخدام المعلومة.

المطلب الثالث : مفاهيم حول نظام المعلومات.

في هذا المطلب سنتطرق إلى نظام المعلومات ونلخصه فيمايلي :

الفرع الأول : تعريف نظام المعلومات.

وقد عرف نظام المعلومات بتعاريف عديدة أهمها :

- **تعريف لديكي وأراى "** هو المدخل الذي يتعامل مع المشروع كوحدة ، ويتكون النظام من مجموعة من الأنظمة الفرعية المترابطة والتي تعمل معا لتوفير معلومات دقيقة وفي توقيت مناسب لإتخاذ القرارات".
- **أما شاروتز"** فانه يعرف نظام المعلومات بأنه نظام الأفراد والمعدات والإجراءات والمستندات ووسائل الاتصال الذي يجمع البيانات ويقوم بعمليات تشكيل وتخزين وإسترجاع وعرض البيانات ، لإستخدامها في التخطيط والموازنات التخطيطية "[1].
- **ويعرف نظام المعلومات على أنه "** مجموعة العناصر البشرية والآلية اللازمة لجمع وتشغيل البيانات لغرض تحويلها إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرارات ، ويقوم نظام المعلومات باستقبال البيانات الأولية(المدخلات) ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات (مخرجات) نستطيع الإفادة منها ، وتستخدم مخرجات النظام والمعلومات لاتخاذ القرارات وعمليات التنظيم والتحكم داخل المؤسسة"[2].

من خلال ما سبق يمكن أن نضع تعريفا شاملا لنظام المعلومات ونقول أنه :"عبارة عن مجموعة المكونات المتداخلة والإجراءات النمطية التي تعمل معا لتجميع المعلومات التي تحتاجها المؤسسة وتخزينها وتوزيعها ونشرها واسترجاعها بهدف دعم العمليات والإدارة والتعاون والتحليل والتصور والرقابة داخل المؤسسة".

الفرع الثاني : خصائص نظام المعلومات.

[1] فريد كورتل ، خالد الخطيب ، مرجع سابق ، ص 43.

[2] السعيد مبروك إبراهيم ، المعلومات ودورها في دعم و إتخاذ القرار الإستراتيجي ، دار الكتب المصرية للنشر ، الإسكندرية ، 2012، ص 178.

يمكن إجمال خصائص نظام المعلومات في العناصر التالية[1] :

1. شبكة الاتصال : يشبه نظام المعلومات حالة شبكة الإتصال في أنه يزود بمسارات معلومات إلى كثير من النقاط وهو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمشروع وربما إلى أماكن خارج المشروع.

2. مراحل تحويل وتوظيف البيانات : تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات ، وهنا توجد ثلاث مراحل أساسية في هذا التحويل هي مرحلة الإدخال، مرحلة التشغيل ، مرحلة الإخراج وترتبط هذه المراحل عدة وظائف هي تجميع البيانات وتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات كما يتم تنفيذ وظائف أخرى هي رقابة البيانات وإدارتها

3. إدخال البيانات وإخراج المخرجات : يتم إدخال البيانات خلال مرحلة الإدخال بينما يتم الحصول على المعلومات خلال مرحلة الإخراج وعلى ذلك فإن البيانات هي الخدمات التي تتحول إلى منتجات معلوماتية أو بضاعة تامة وتبدأ البيانات بأكثر من شكل كما تنتج المعلومات لمختلف الأهداف والمستخدمين.

4. مستخدمو المعلومات: يتم إنتاج المعلومات من نظام المعلومات بالمشروع وذلك لإستخدامه من طرف المستخدم الداخلي أو الخارجي ، ويشمل المستخدم الداخلي المديرين والموظفين بالمشروع مثل الدائنين والموردين والعملاء وحملة الأسهم والوكلات الحكومية واتحادات العمال.

5. الأهداف : أي نظام بأي مشروع له ثلاث أهداف رئيسة :

- ❖ التزويد بالمعلومات المساندة لعملية إتخاذ القرار.
- ❖ التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني.
- ❖ التزويد بالمعلومات المساندة لأهداف المؤسسة .

الفرع الثالث : فعاليات نظام المعلومات.

تتمثل مهامه الأساسية في عملية تجميع المعلومات التي تساهم في عملية إتخاذ القرارات ،ويتكون النظام من خمسة عناصر هي[2] :

- **المدخلات :** تتمثل في المادة الأولية ، والتي تتمثل في اليد العاملة معدات ووسائل العمل.
- **المعالجة :** وهي عبارة عن مجموعة العمليات الحسابية والمنطقية التي تجري على المدخلات لغرض الوصول الى مخرجات.
- **المخرجات :** تتمثل في المعلومات النهائية الصالحة لإتخاذ القرار والناتجة عن معالجة المدخلات.
- **الرقابة :** هي مجموعة من الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن النتائج النهائية التي تم التوصل إليها تتماشى مع الأهداف والخطط الموضوعة مسبقا.

[1] ثناء علي قباني ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002- 2003 ، ص 10.

[2] عبد الرزاق محمد القاسم ،مرجع سابق، ص 15-16.

- **التغذية العكسية :** هي عبارة عن تقويم النتائج والتساؤل عن أسباب الخلل في وجود المعلوم.

سنلخص فعاليات نظام المعلومات في الشكل الموالي :

الشكل رقم (I - 02): يوضح فعاليات نظام المعلومات

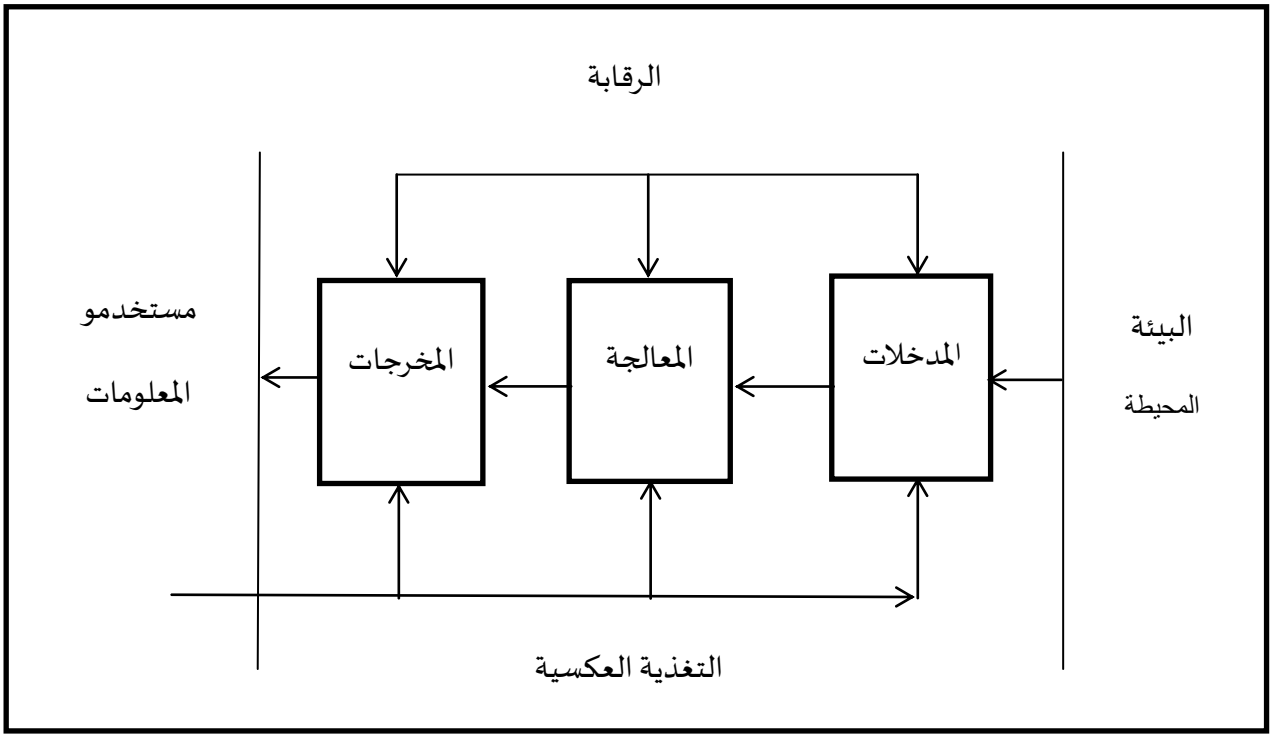

المصدر: عبد الرزاق محمد القاسم ، ، مرجع سابق ،ص16.

المبحث الثاني : ماهية نظام المعلومات المحاسبي .

نظام المعلومات المحاسبي أصبح من النظم التي يزداد الإهتمام بها نظرا لمدى مساهمة هذا النظام في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الإقتصادية وإمكانية تحقيق أهدافها من خلال التركيز على هذا النظام.

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته وأنظمته الفرعية.

المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.

سنتطرف في هذا المطلب إلى نظام المعلومات المحاسبي وهو كالتالي :

الفرع الأول :تعريف نظام المعلومات المحاسبي.

يوجد عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي من أهمها:

التعريف الأول : "نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي وإلهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الإقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة

الإقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الإقتصادية"[1].

التعريف الثاني : يعرف نظام المحاسبي AIS على أنه " هيكل متكامل داخل المؤسسة الإقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع إحتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات ، ويتكون الهيكل المتكامل لنظام المعلومات المحاسبي بذلك من مدخلات النظام ، عملياته ، مخرجات"[2].

التعريف الثالث : " نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب و معالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات ، إلى الإدارة الداخلية و والأطراف الخارجية"[3].

التعريف الرابع : يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه " هيكل متكامل داخل الوحدة الإقتصادية يقوم بإستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الإقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع إحتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات " [4].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبي :

" هو ذلك النظام الفرعي من نظام المعلومات الإدارية الذي يهتم بجمع ، معالجة ، تخزين وإيصال المعلومات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية إلى الأطراف المستخدمين لها داخل وخارج المؤسسة ، حيث يمتد إلى كل نشاط المؤسسة فهو يشبه القلب النابض الذي يضخ المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، كما يضخ المعلومات للأطراف الخارجية من خلال القوائم المالية التي تعد من المخرجات النهائية لهذا النظام."

الفرع الثاني : أهمية نظام المعلومات المحاسبي .

بإعتبار نظام المعلومات آلية تسمح بجمع وتصنيف ومعالجة وإسترجاع المعلومات المخزونة في ملفات بصورة يدوية أو ميكانيكة سابقا ، والكترونية حاليا ، إضافة إلى بناء وإنتاج معلومات جديدة من المعلومات السابقة والموجودة سابقا والموجودة اصلا في النظام بعد معالجتها ، ونظرا لما توفره الحواسب الإلكترونية من تسهيلات لا يمكن تجاوزها في نظام المعلومات المعاصرة ، فان التفكير الجدي في بناء نظام محسوب للمعلومات أصبح أمرا ملحا لأسباب عدة هي[5] :

---

[1] مصطفى العثماني ، دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل قرارات المؤسسة الإقتصادية ، مجلة الإقتصاد الجديد ، المجلد 02، العدد 11 ، جامعة المدية ، 2014 ، ص 243.

[2] مجد خضر ، نظام المعلومات المحاسبي ، 2019/05/10 ; 14 h ; http://www.mawdoo3.com

[3] أحمد حسين علي حسين ، نظام المعلومات المحاسبي ، دار النشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2014، ص 23،24.

[4] بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013-2014 ، ص 10.

[5] عبد الله ابراهيم الفقي ، نظم المعلومات المحاسبية ودعم القرار ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2012 ، ص 156...158.

- ✓ **السرعة :** حيث إن الإجراءات التوثيقية المطلوبة للمعلومات وأوعيتها المختلفة ، تكون أسرع بكثير عند إستخدام الحواسيب ، وخاصة بالنسبة إلى إسترجاع المعلومات
- ✓ **الدقة :** حيث أن احتمالات الوقوع في الخطأ أكبر بكثير في النظم التقليدية اليدوية من النظم المحسوبة وذلك نتيجة التعب والاجتهاد الذي يصيب الإنسان في مجال العمل اليدوي ، أما الحاسب الآلي فإن أداءه يكون بنفس القابلية والدقة سواء كان ذلك في الدقائق الأولى من عمله أو الدقائق الأخيرة منها بغض النظر عن وقت ومدة العمل وظروفه .
- ✓ **توفير المجهود :** الجهد البشري في النظم التقليدية أكبر من الجهد المبذول من النظم المحسوبة ، سواء كان ذلك على المستوى إجراء التعامل مع المعلومات ومصادرها المختلفة ، معالجتها ، تخزينها والسيطرة عليها من قبل اختصاصي التوثيق ، او على مستوى إسترجاع المعلومات والمصدر والاستفاذة منها من قبل الباحثين والمستفيدين الاخرين.
- ✓ **كمية المعلومات :** حيث حجم المعلومات والوثائق المخزونة بالطرق التقليدية محدودة ، مهما كان حجم الإمكانية البشرية والمكانية ، قياسا بالإمكانية الكبيرة والمتنامية لذاكرة الحواسب ووسائط الحفظ والتخزين الالكترونية والليزرية المساعدة الأخرى.
- ✓ **الخيارات المتاحة للاسترجاع** : إن خيارات استرجاع المعلومات أوسع وأفضل في النظام المحسوبية عما هو الحال في النظم التقليدية ، فبالإضافة إلى منافذ الاسترجاع المعروفة كالمؤلف والعنوان ورؤوس الموضوعات أو الوصفات ، فإنه يوجد مرونة عالية في الاسترجاع بالمنطق اليوناني حيث تربط الموضوعات أو الوصفات بعضها مع بعض وصولا الى أدق المعلومات.

للتمييز بين نظام الحاسب الآلي وبرنامج الحاسب الآلي ونظام المعلومات لابد من التمييز بين المتغيرات الثلاث مهمة في مجالنا هذا وهي نظام الحاسب الآلي ثم برنامج الحاسب الآلي ثم نظام المعلومات:

- يمثل نظام الحاسب الآلي الأجزاء والمعدات المالية المستخدمة في نشاطات إدخال البيانات ومعالجتها واسترجاعها في نظام المعلومات.
- أما برنامج الحاسب الآلي فيجهز نظام الحاسب الآلي بالتعليمات والإعانات الضرورية في نظام المعلومات.
- ومن الضروري إدراك أن مفهوم نظام الحاسب الآلي ومفهوم نظام المعلومات غير متطابق.

ومن الضروري أيضا التأكد من أن نظم المعلومات يشمل على ثلاثة أبعاد هي : البعد الإداري ،المنظمة ، البعد التكنولوجي ، حيث أن الحواسب والبرمجيات وتوجيهها نحو العنصرين الأخرين، المتمثلين بالمنظمة والإدارة ، فانهما أي الحواسب والبرمجيات سيصبحان دون فائدة.

الفرع الثالث : أنواع نظام المعلومات المحاسبي.

يمكن تلخيص أهم أنواع نظم المعلومات المحاسبية في الجدول التالي :

الجدول رقم (I-01): أنواع نظم المعلومات المحاسبية.

نظام معلومات المحاسبة المالية	نظام معلومات المحاسبة الإدارية
المعلومات فيها : - ذات غرض عام خاصة للمستفيذين الخارجيين كالمستثمرين . - إجمالية عن ممتلكات وإلتزامات وإيرادات ومصروفات المنشأة ككل. - إلزامية بموجب القانون. - تعد طبقا للمبادئ الحاسبية المتعارف عليها والمعايير المحاسبية المعروفة . - تعد بشكل سنوي. - أكثر موضوعية ودقة وأقل مرونة . - أقل إعتمادا على الفروع العلوم الأخرى. - تكون عن المنشأة ككل. - مالية فقط.	المعلومات فيها : - ذات غرض خاص للمستفيذين الداخليين خاصة الإدارة . - تفصيلية من ممتلكات وإلتزامات وإيرادات ومصروفات المنشأة ككل أو أحد مكوناتها. - غير إلزامية وطبقا لرغبة المستفيذ . - تعد بالشكل والمحتوى والمضمون الذي يحتاجه المستفيذ وغير ملزمة بالمبادئ المحاسبية المعروفة. - لايلزم بأي تكون بشكل سنوي وتعد بشكل يومي. - أكثر مرونة وأقل موضوعية ودقة. - تعتمد كثيرا على فروع العلوم الأخرى كعلم الإدارة وبحوث العمليات والحاسب الألي. - مرتبطة بالمستقبل أكثر من الماضي. - تكون عن الفروع أو الإدارات أو الأقسام... - مالية وغير مالية.

المصدر : مصطفى العثماني ، مرجع سابق ، ص 243-244.

المطلب الثاني : مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

يمكن إستعراض أهم المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي و المتمثلة فيما يلي[1] :

1. **وحدة تجميع البيانات :** يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل ، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ، ويجب الحصول عليها وتسجيلها ، ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.
2. **وحدة معالجة البيانات :** يقوم المحاسب بالتسجيل ، التوصيل ، الترصيد والتحليل ، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي ، اليوميات المساعدة أو

[1] عصام فهد العربيد ، نظم المعلومات المحاسبي " مدخل تطبيقي معاصر" ، دار المناهج ، عمان ، 2007 ، ص 14.

نظام معالجة أخر ، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة و تحليل التكاليف.

يوجد عدة طرق ألية لمعالجة البيانات المحاسبية ونذكر على سبيل المثال مايلي :

2-1- المعالجة الجزئية (المتوازنة) :يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به مثلا برنامج محاسبة الأجور ، برنامج محاسبة المواد....إلخ

2-2- المعالجة المتكاملة : عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى ، وهناك ثلاث مستويات من التكامل وهي كتالي :

أ- تكامل البيانات : حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج .

ب- تكامل الإجراءات : أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به.

ج- تكامل قاعدة المعطيات : يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث يقوم بمايلي :

- ✓ يسمح بهيكلة المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي.
- ✓ يسمح لعدة برامج تطبيقية بإستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت.
- ✓ حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير المسموح به.

3. وحدة تخزين البيانات أو المعلومات : سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية ، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية ، يستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4. وحدة نشروتوزيع المعلومات : تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية ، والجداول الملحقة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلا والأطراف الداخلية كمسيرون مثلا.

5. وحدة التغذية العكسية : مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف.

الشكل التالي يبين مكونات نظام المعلومات المحاسبي :

الشكل رقم (I-03) : يوضح مكونات النظام.

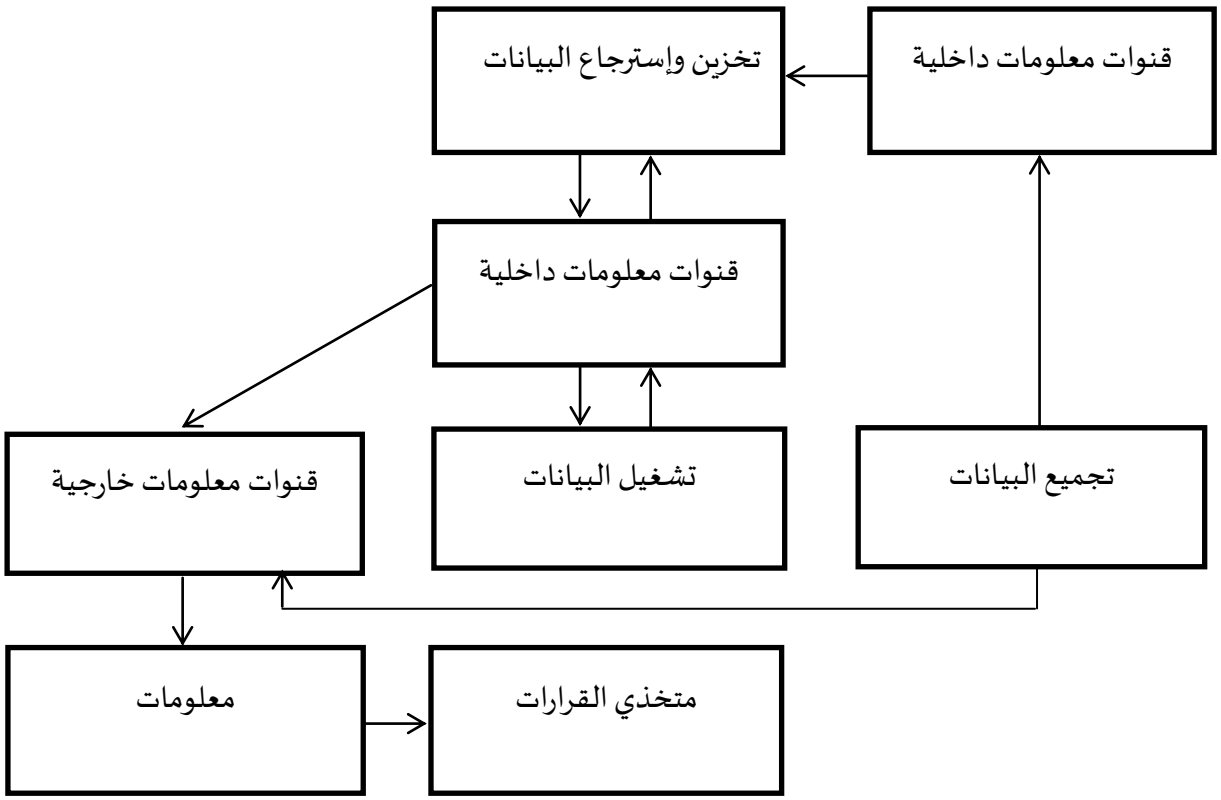

المصدر : فريد كورتل ، خالد الخطيب ، ، مرجع سابق ،ص 66.

المطلب الثالث : الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي .

حتى يؤدي نظام المعلومات المحاسبي الوظائف الخاصة به لابد من وجود أنظمة فرعية تساعد على تسهيل تجهيز بيانات العمليات المتنوعة ، يضم كل نظام فرعي مجموعة من الوظائف لها نفس الطبيعة ، وأهم هذه الأنظمة مايلي[1] :

1. **النظام الفرعي للإيرادات :** وظيفته متابعة كل العمليات المتعلقة بالإيرادات إنطلاقا من الطلبية إلى غاية تحقيق الإيراد الفعلي ، أي الإهتمام :

- ❖ بالعملاء (الطلبية ، التفاوض حول الأسعار ، خدمات مابعد البيع ، إعداد تقارير حول العملاء ، الإلتزام بالإجراءات المحاسبية).
- ❖ المبيعات (الفوترة ، تقارير حول المبيعات ، تنفيذ الطلبية ، الإجراءات المحاسبية).
- ❖ التحصيل (متابعة الحقوق لدى العملاء ، إعداد التقارير ، التفاوض على كيفية التحصيل ، تنفيذ الإجراءات المحاسبية).

[1] عيادي عبد القادر ، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2007- 2008 ،ص 16 ، 17.

2. النظام الفرعي للمصروفات : يتضمن وظائف تتعلق بالموردين ، المشتريات ، الدفع ، كمايلي :

- الموردون (متابعة طلبيات المؤسسة ، التفاوض حول أسعار الشراء ، تقارير دورية حول الموردين ، تنفيذ الإجراءات المحاسبية).
- المشتريات (متابعة إمكانية تنفيذ الطلبية من طرف المورد ، تقارير حول المشتريات ، تنفيذ الإجراءات المحاسبية).
- الدفع (متابعة مراحل الدفع ، دراسة الديون ، إعداد تقارير حول الديون ، كيفية الدفع ، تنفيذ إجراءات المحاسبية).

3. النظام الفرعي للإنتاج :تتمثل أهم وظائفه في :

- ✓ متابعة مخزونات المواد الأولية وإستهلاكا ، إعداد تقارير حولها ، دراسة التكاليف المتعلقة بالمخزونات ، إعداد وصول الإستلام ، دراسة طرق تقييم المخزونات ، وتنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.
- ✓ الإنتاج : متابعة مراحل العملية الإنتاجية ، دراسة تكاليف الإنتاج ، إعداد تقارير حول الإنتاج ، تنفيذ الإجراءات المحاسبية.
- ✓ تخزين المنتجات : متابعة الوحدات المنتجة ، إعداد التقارير ، دراسة تقييم الوحدات المنتجة ، تنفيذ الإجراءات المحاسبية.

4. النظام الفرعي للتمويل :يعمل هذا النظام بناء على المعلومات المستخلصة من الأنظمة الفرعية السابقة ، ويمكن التمييز بين مستويين:

- ➢ المستوى الداخلي : أي الإهتمام بدراسة الحالة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة ، إعداد التقارير حول التمويل الذاتي للمؤسسة ، إمكانية التمويل ، متابعة النقدية داخل المؤسسة ، تنفيذ الإجراءات المحاسبية.
- ➢ المستوى الخارجي : أي الاهتمام بمايلي : دراسة طرق التمويل الخارجي ، متابعة أشكال التمويل الخارجي ، إعداد التقارير حول التمويل الخارجي ، دراسة إمكانية التمويل ، تنفيذ الإجراءات المحاسبية.

المبحث الثالث : أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي.

إن المعلومات المحاسبية كباقي المعلومات تعتبر موردا إقتصاديا هاما في مجال صنع القرارات الإقتصادية ، إلا أنه لا يمكن أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي الغرض والهدف المراد لولا مكوناته ووظائفه التي تتلاءم مع أهداف النظام ككل.

المطلب الأول : أهداف نظام المعلومات المحاسبي .

إن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج البيانات والمتمثلة في التقارير ، ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية[1]:

1. إنتاج التقارير اللازمة : يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها " التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المنظمة بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في إختيار الأهداف ، ووضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة".

وبهذا فالتقارير تعتبر أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المنظمة ، فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تظهر كفاءة وفعالية الوحدة الإقتصادية إلا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها ، وتجسيدها في صورة تقارير مالية ومحاسبية ، وتقديمها للمسئولين والمستخدمين لها في الأقسام المختلفة.

2. ملائمة التقارير لإحتياجات المستويات الإدارية : بما أن التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة ، وتقاس فعاليتها وفقا لإحتياجات كل مستوى من هذه المستويات من المعلومات لهذا يجب أن تتناسب التقارير مع إحتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها ، وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية ، ويتحقق هذا من خلال :

- مراعاة محتوى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.
- درجة التفصيل المناسبة للمدير متخذ القرار .
- تطبيق الإدارة (الإدارة بالإستثناء) بحيث تعرض على المدير الإنحرافات الجوهرية فقط.

ونجد أن هنالك إختلافا بين محتوى وتفصيلات تقارير الأداء الموجهة للمستويات التشغيلية ، وبين مستوى تجميع التقارير الموجهة للإدارة العليا.

3. الدقة في إعداد التقارير : تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفا من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها ، حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها ، ومعيار هاته الجودة نلمسه في دقة البيانات الواردة في هذه التقارير ولتحقيق هذا الهدف وجب توفر عدة عناصر من بينها :

- التوازن المحاسبي.
- وجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي.
- تلخيص العمليات المختلفة بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمنظمة ونتيجة أعمالها ، وعدم توفر الدقة يؤدي إلى إتخاذ قرارات خاطئة تقود المنظمة إلى الفشل في المهام التي يسعى إلى إنجازها.

4. توقيت تقديم التقارير : من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب ، والسرعة في إعداد وتقديم البيانات يعتبر أمرا ملازما للدقة في أن واحد ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير ، حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير واتخاذ القرارات حتى يمكن فحص الإنحرافات وإتخاذ

[1] أحمد لعماري ، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم الإنسانية ، ،العدد 01 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2001، ص 58..60.

الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب ، إن عنصر الزمن له أهمية كبرى من حيث تفقد التقارير قيمتها إذا قدمت في وقت متأخر ، ويمكن التضحية بالدقة المتناهية في سبيل تحقيق السرعة لأن تقديم المعلومات في الوقت المناسب يساعد في إتخاذ القرارات الملائمة ، كما يمكن الإستفاذة بخدمات الحاسب في تحقيق الدقة والسرعة معا بشرط أن تكون المدخلات دقيقة.

5. توافر وسائل الرقابة الداخلية : إن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية متكاملة لتنظيم الوسائل والإجراءات المستخدمة داخل المنظمة لحماية أصوله والتأكد من دقة بياناته المحاسبية ومدى إمكانية الإعتماد عليها ، وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية.

وعموما فإن النظام المحاسبي يهدف إلى إنتاج بيانات دقيقة وواضحة ، وكذلك حماية أموال المنظمة والرقابة عليها إذ أن توافر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدفا من أهداف النظام المحاسبي الجيد ، وهي لا تقتصر على تصميم النماذج والمستندات المحاسبية بل تشمل كافة العمليات بالمنظمة لأنها تتعلق بكفاءة هيئة العمال ، الموظفين ، تقسيم العمل ومعايير الأداء لكل مهمة ووجود إثبات للأعمال المنجزة ومراجعتها والدقة في تسجيل البيانات المحاسبية ، ولتحقيق الرقابة يجب أن يتم إعداد التقارير بصفة دورية ومنتظمة ، فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة كلما كانت الرقابة فعالة ومجدية.

6. تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه : إن الإهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير ، يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير ، كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كما إقتضى الأمر ذلك.

إن الإهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير ، يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير ، كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كما إقتضى الأمر ذلك.

المطلب الثاني : وظائف نظام المعلومات المحاسبي.

إن المعلومات المتدفقة داخل أقسام المؤسسة أو في محيطها الخارجي تعتبر مادة خام ينبغي إستغلالها ، ومن هنا كانت الحاجة إلى نظم المعلومات التي تقوم بمجموع من الوظائف ، وفي هذا يقول راكس روبارت " المعلومة حتى تكون مستعملة يجب أن تكون مجمعة ، محجوزة ، محمولة ثم موزعة " لهذا تم تحديد وظائف المعلومات في أربعة مهام اساسية هي[1]:

1. الحصول على المعلومات :تتمثل الوظيفة الأولى لنظام المعلومات المحاسبية في جمع المعطيات سواء من البيئة الخارجية أو البيئة الداخلية ، وبصفة عامة هناك مصدرين للحصول على المعلومات :

[1] Didier broussard et autre : DECF , organisation et gestion de l'entreprise , édition dorganisation , 1998 , p 117.

أ- المصادر الداخلية :وهي كل الوثائق المحاسبية والإدارية التي تتوفر على معلومات تصف نشاط المؤسسة ، كأرشيف المؤسسة على مستوى كل قسم ، ملفات الزبائن ، تقارير البائعين التابعين للمؤسسة ، تقارير الاتصالات التجارية.

ب- المصادر الخارجية : إن الحصول على المعلومات الخارجية يحتاج إلى مجهودات وقدرات أكبر من أجل إمتلاكها ، لأنها غير موجودة في المؤسسة نفسها ، وللحصول عليها يجب القيام بالتحقيقات وإستطلاع ومقابلات.....إلى غيرها من الطرق والوسائل التي يمكن أن تستخدمها.

2. تخزين المعلومات : تعتبر عملية تخزين المعلومات المعالجة منها أو غير المعالجة ضرورية ومهمة كذلك بحكم إستعمالها المتكرر أو عند الضرورة ، كما يجب أن تكون طريقة التخزين عادية وسهلة حتى يتمكن من إستغلالها وإستعمالها في أي وقت ، وحتى تكون عملية التخزين سهلة ينبغي إتباع طرق تنظيمية في تقسيم المعلومات ، فعندما نريد تخزين المعلومات الخاصة بإدارة الموظفين نقوم بحصر المعلومات الشخصية المتعلقة بكل موظف ، والمعلومات المتعلقة بالمسار المهني ، وكذا التكوين والمعلومات الأخرى ، حيث تخصص لكل من هذه المعلومات حيزا خاصا بها وذلك حتى تسهل عملية الوصول للمعلومة المطلوبة في وقت سريع ، وعملية التخزين إما أن تكون علة وثائق إدارية وملفات ، أو إستعمال الحاسوب ، ومن التنظيمات المستعملة في عملية التخزين الألية هي قواعد المعطيات **base des donnèes**، حيث يراعى في تصميمها مرونة الاستعمال والتنظيم الجيد.

3. معالجة المعلومات : تختلف معالجة المعلومات حسب إحتياجات المؤسسة للمعلومات ، حيث هناك إحتياجات روتينية وأخرى غير روتينية ، فالأولى تقتضي عملية التحليل ، إذ تقوم بتخزين المعطيات وتصنيفها حتى يسهل إستخراجها وإجراء مختلف العمليات البسيطة عليها أو النماذج الرياضية والمحاسبية المعقدة إذا تطلب الأمر ذلك ، أما المعلومات الغير روتينية أو صعبة التحديد بإعتبارها تلك التي يستحيل وضع برنامج محدد لتحليلها ، وبالتالي إتخاذ قرارات بشأنها ، ولهذا من الأفضل إنشاء نظام معلومات أو تصميمه بصورة يكون قادر على الإستجابة لهذا النوع من المعطيات وبالشكل الذي يتفق مع متطلبات المسير وفي هذه الحالة يحاول المسير تنظيم وتسيير ملفاته إنطلاقا من المعلومات التي يحصل عليها من مختلف المصادر الداخلية والخارجية .

4. بث وإرسال المعلومات : نستخلص عند هذا الحد وعلى ضوء ماسبق ، أنه من أجل إتخاذ القرارات المناسبة والتسيير الحسن يجب أن تتوفر المعلومات وتتدفق في المؤسسة وفي جميع الإتجاهات ، على هذا الأساس يمكن إعتبار نظام المعلومات المحاسبية كنظام معالجة وإيصال المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب ، وتستخدم في هذا الصدد قنوات ووسائل مختلفة لنقل المعلومات كالشريط الورقي أو الممغنط أو الأقراص المرنة ، أو من خلال شبكات الإتصال كالأنترنت تفصيلية ، وبذلك يمكن رصد أداء المنتجات والأسواق والجهود البيعية الشخصية وغير الشخصية وغيرها من المجالات التسويقية.

الشكل التالي يبين وظائف نظام المعلومات المحاسبي :

الشكل رقم(I-04) : يوضح وضائف نظام المعلومات المحاسبية.

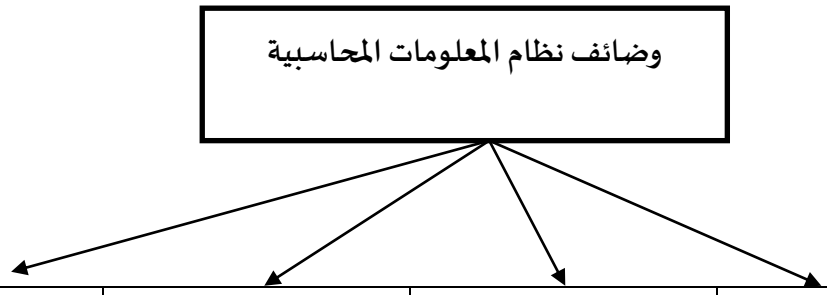

الحصول على المعلومات	معالجة المعلومات	تخزين المعلومات	بث وإرسال المعلومات
إن عملية الحصول على المعلومات تغطي الجمع والحجز وتحتاج إلى الملاحظة .	المعا لجة تتضمن جمع المعلومة في شكل يسمح بتخزينها أو إستعمالها مباشرة .	تخزين المعلومة يسمح للنظام بتأدية دوره كذاكرة خاصة فردية أو جماعية ، إذ يمكن من الإحتفاظ بالمعلومة إلى حين ظهور الحاجة إليها.	الإرسال أو البث يضمن التنسيق وتحقيق الإرتباط بين مختلف عناصر المؤسسة ، كما يضمن الإرتباط مع المحيط الخارجي.

La source : didier broussard et autre , op . cit , p 117.

المطلب الثالث : العوامل التي تؤثرعلى نظام المعلومات المحاسبي.

أدى التطور والتقدم في أنظمة الشركات المعاصرة إلى خلق صعوبة أمام المحاسب في تأديته لوظيفة تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الملائمة ، ومن أجل مواجهة هذا التحدي أصبح من الضروري على المحاسب أن يلم بمجالات المعرفة الأخرى بجانب الموضوعات التقليدية في المحاسبة ، ومن العوامل المؤثرة مايلي[1]:

أولا : التحليل السلوكي .

يجب أن يأخذ المحاسب بعين الإعتبار العوامل السلوكية (النفسية) التي يواجهها الأفراد أثناء تأدية أعمالهم ، سواء كان في محاسبة التكاليف أو في إعداد الموازنات أو في دراسة النظم ، فليست العبرة بتصميم نظم سليمة وصحيحة ، بل مدى قبولها بواسطة الأفراد ومنسوبي المنشأة عند تطبيقها ، ولا يلزم هنا ان يكون المحاسب محللا نفسيا بل يكفي أن يكون ملما وعلى فهم بسبل تشجيع الأفراد نحو تحقيق أهداف المؤسسة.

[1] أحمد حلمي جمعه وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003 ، ص 23،24.

ويجب الإعتراف عند عمل تعديلات في نظم المعلومات بأن بعض الأفراد سيرفضون تلك التعديلات بالرغم من أنها ستؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة ككل ، فقد يؤدي التعديل في النظام المستخدم حاليا إلى حمل بعض الأفراد على التعديل من طريقة أدائهم لمهامهم ووظائفهم ، مما قد يتسبب في وجود حالة من عدم الرضا ، ومن أجل التغلب على تلك المصاعب يجب على المحاسبيين تشجيع الموظفين على المشاركة في خطوات دراسة النظام ، بحيث لايقتصر على تزويدهم بمعلومات عن التعديلات المقترحة بل تمتد إلى مطالبتهم بتقديم مقترحاتهم فيما يتعلق بإختصاصاتهم ومسئوليات عملهم ، وبذلك يكون من السهل تنفيذ تلك التعديلات التي ساهم في إحداثها هؤلاء المسئولين عن تنفيذها.

ولأن وظيفة المحاسب هي توصيل المعلومات المناسبة إلى أطراف متعددة ومختلفة ، لذا يجب أن يكون على وعي بما تدركه هذه الأطراف عن المعلومات وطريقة إستخدامها في إتخاذ القرارات ، فقد تصل معلومات متماثلة إلى شخصين ويدرك أحداهما مدلولاتها بطريقة مختلفة عن الأخر ، وذلك بسبب إختلاف خلقية كل منهما ولذلك يجب أن يكون المحاسب على علم كافي بالخصائص السيكولوجية الرئيسية لمتخذي القرارات حتى يمكن تصميم النظام الملائم لتوصيل المعلومات المناسبة لإتخاذ أفضل القرارات الممكنة.

ثانيا : الأساليب الكمية .

تتضمن الأساليب الكمية عددا من الطرق التحليلية التي تستخدمها الإدارة في إتخاذ القرارات ، ومنها التحليل الإحصائي والبرمجة الخطية والمحاكاة ونظرية خطوط الإنتظار وما إلى ذلك.

ويقوم المحاسب بإستخدام الأساليب الكمية للمساهمة في رفع كفاءة المعلومات التي يزود بها الإدارة ، فقد يساهم المحاسب في قرار عمل توسعات في المصانع القائمة أو بناء مصانع جديدة ، بهدف مواجهة الزيادة المطردة على منتجات الشركة ، من خلال تقدير النفقات والمنافع المتوقعة تحت كل من البديلين والتي على أساسها يقدم مقترحاته ، وقد يستخدم المحاسب نظرية الإحتمالات الإحصائية لعمل التقديرات اللازمة في ذلك.

ثالثا : الكمبيوتر.

أدى إستخدام نظم معالجة البيانات إلكترونيا إلى تغير ملموس في وظيفة المحاسب حيث أدت إلى إنخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني الذي كان يقضيه يوميا في عمليات التسجيل اليدوي للمعاملات الإقتصادية ، ويتم الأن إنجاز معظم هذه العمليات بواسطة الكمبيوتر ، مما أدى إلى توفير الوقت الذي يمكن إستثماره جيدا بواسطة المحاسب بالإشتراك في تحليل المعلومات وإتخاذ القرارات الإدارية ، وقد ساهم الإنتشار في إستخدام الكمبيوتر في حفظ السجلات المحاسبية إلى تطور وظيفة المحاسب الإداري ، خاصة فيما يتعلق بمسئولياته في دراسة النظم ووضع الموازنات وعمل التوصيات المتعددة التي تؤثر على القرارات الإدارية المتنوعة لأوجه النشاط الإقتصادي المختلفة بالمؤسسة.

ويجب أن يتعاون كل من قسم المحاسبة وقسم معالجة البيانات المحاسبية ، ولذلك يجب أن يكون المحاسب على دراية بطاقة وإمكانية الكومبيوتر في معالجة تلك البيانات بكفاءة وفعالية معقولة .

خلاصة :

كلما توفر لدينا كم كبير من البيانات المتأتية من العمليات الإقتصادية ، ظهرت لدينا الحاجة إلى نظام معلومات محاسبي لمعالجتها بغية الحصول على معلومات تحقق منفعة لمختلف مستخدميها ، وبناءا على ذلك فإن أي مؤسسة إقتصادية تحتوي غلى نظام لديه فعاليات أساسية ممثلة في مدخلات ، معالجة ، مخرجات وتغذية عكسية ، على أن يعود جزء من مخرجاته إلى النظام ثانية على أساس مدخلات حتى يكون نظاما فعالا في المؤسسة.

حيث وجدنا أن المؤسسة الإقتصادية تشمل على عدة أنظمة ، ومن أهم هذه الأنظمة نظام المعلومات المحاسبي الذي يعمل على توصيل أنظمتها المختلفة ببعضها البعض ، وذلك بالإعتماد على مبادئه ومقوماته سعيا للوصول إلى الهدف المنشود.

بالإضافة إلى هذا توصلنا أن نظام المعلومات المحاسبي يعد شريان الحياة لمراكز القرار ، لإعتماد الإداريين عليه في إتخاذ القرارات المالية ، لأن مخرجاته المجسدة في شكل قوائم مالية هي مدخلات لعملية إتخاذ القرار.

الفصل الثاني

تحسين المردودية المالية

تمهيد :

إن هدف المؤسسة الإقتصادية هو العمل من أجل تحقيق مردودية مالية جيدة حيث تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للمؤسسة من أجل التوسع في نشاطها وتحقيق الإستقلالية المالية والإستمرار في مزاولة النشاط ولتحقيق هذه المردودية تقوم المؤسسة بالسهر على تطبيق مختلف القوانين والمعايير في عملياتها الإنتاجية وذلك من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية وجودة الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن من عملية البيع.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مايلي :

- **المبحث الأول** : ماهية المردودية.
- **المبحث الثاني** : دراسة المردودية المالية.
- **المبحث الثالث** : العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والمردودية المالية

المبحث الأول : ماهية المردودية .

المردودية مفهوم واسع تتعدد إستخداماتها من كونها أداة لقياس وتقييم نشاط المؤسسات الإقتصادية وتحقيق أرباح تضمن للمؤسسة بقاءها وإستمرارها وتختلف من مجال آخر، وحتى تتمكن من تحقيق مردودية موجبة على المؤسسة توفير إدارة تتميز بالكفاءة والفعالية في تسيير الموارد المتاحة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المخططة.

المطلب الأول : مفهوم المردودية .

في هذا المطلب سنتطرق إلى المردودية بصفة عامة وهي كالآتي :

الفرع الأول :تعريف المردودية .

لقد تعددت تعاريف المردودية من محلل إلى آخر ، وفيمايلي سنقدم بعض التعاريف الخاصة بها .

- ✓ المردودية هي عبارة " عن الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة وتطبق على كل الأنشطة الإقتصادية وهي عبارة عن العلاقة بين النتيجة المحققة وحجم تكلفة الأموال المستثمرة" [1] .
- ✓ عندما نتكلم عن المردودية ،" نعني بذلك مدى تأثير عوامل الإنتاج على النتائج النهائية المحققة ، مقارنة بتلك المسطرة ، بهدف التحكم المالي للمؤسسة ، ومنه إستخلاص الأسباب التي أدت إلى زيادة أو نقص الربح ، فيما يخص نوع المنتجات ، والبضائع المباعة وملحقاتها" [2] .
- ✓ أما تعريف "Lepesay et steiner" : "إذا تم حذف كل التكاليف التي تصرف في الأعمال الفلاحية ، إضافة إلى أجور المسيرين من المداخيل الكلية ، نتحصل على فارق يعتبره الرأسمالي ربحا أما الإقتصاد فيطلق عليه مصطلح " مردود رأس المال" [3] .

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للمردودية بأنها " الربح المتحصل عليه بعد كل عملية بيع أو إنتاج أو تبادل وهذا بعد طرح كل النفقات المتعلقة بالعملية ، وذلك في ظل الإمكانيات الضرورية مثل : الأموال والقوة البشرية المتوفرة".

الفرع الثاني : أهمية المردودية.

يمكن إبراز أهمية المردودية بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية من عدة جهات وذلك من خلال معرفة كل الأطراف التي ساهمت في الحصول عليها لأنها تعتبر مصدر ثقة للمتعاملين معها ومصدر قوى بالنسبة للمؤسسة .

---

[1] محمد أمين عكوش ، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في محاسبة وتدقيق ، جامعة الجزائر ، 2010، ص 50.

[2] Pierre lauzel , Robert Teller , contrôle de gestion budget , 4ème èdition , sirey , paris , 1986, p24.

[3] رفيقة باشودة ، عوامل التحكم في المردودية المالية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، المدرسة العليا للتجارة ، الدفعة 2009.

يتلخص ذلك فيما يلي [1] :

1- المردودية مصدر ثقة بالنسبة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة .

وذلك يتعلق بمختلف المتعاملين مع المؤسسة من أطراف داخلية وخارجية.

أ- **بالنسبة للمساهمين :** يعتبر المساهمون الدعامة الرئيسية للأموال المستثمرة في المؤسسة ، فهم بذلك يخاطرون بضياع حصصهم ولذلك على المؤسسة بذل كل الجهود من أجل تحقيق نتيجة جيدة تعود بالفائدة على الأموال المستثمرة من طرف المساهمون ، مما يؤدي إلى خلق وزيادة الرغبة في الإستثمار نتيجة للتحقيق قوة إدارية جيدة للمؤسسة ، الأمر الذي يجعله متمسكا بها وأما في حالة تحقيق مردودية ضعيفة يؤدي إلى فقدان الثقة بها ، مما يدفعه بالإنسحاب من الإستثمار فيها والبحث عن مؤسسات ذات المردودية الجيدة.

ب- **بالنسبة للمقرضين :** قبل عملية الموافقة على الإقراض يقوم المقرض بدراسة حول المؤسسة التي تريد الإقتراض لمعرفة مستويات المردودية التي حققتها المؤسسة، وذلك من أجل عدم المخاطر في منحها القروض التي تحتاجها كما أن المقرض يقوم بمراقبة تطور قيم أسهمها في البورصة ، فإذا كانت مرتفعة وفي تزايد منتظم فذلك يعتبر كمؤشر على القدرات الإقتصادية والمالية الجيدة للمؤسسة المعنية ، الشيء الذي يعزز الثقة فيها وإستمرار في إقراضها للحصول على مكافأة كبيرة وفي الأجل المحددة.

أما إذا كانت مستويات المردودية متدينة ، فإن المقرض يقوم بالإتفاق على منح قروض للمؤسسة على الوفاء بالتزامات التسديد.

ج- **بالنسبة للزبائن :**على المؤسسة أن تكون على علاقة وثيقة وجيدة مع الزبائن والعمل على توفير الطلبيات المقدمة من طرف الزبائن في الأجل المتفق عليها مع إحترام الكميات والمواصفات وإحترام الجودة المطلوبة التي يطلبها الزبائن والعمل على إختيار الزبائن الأكثر إلتزاما لتسديد المستحقات وفي حين عدم إحترام طلبيات الزبائن فإن ذلك ينعكس سلبا على المؤسسة وإنقطاع العلاقة وتدهور الثقة بينهم مما يؤدي إلى إنخفاض رقم الأعمال وبالتالي إنخفاض مردودية المؤسسة.

د- **بالنسبة للموردين :** يفضل الموردون التعامل مع المؤسسات التي تحقق مردودية جيدة لأن ذلك يعد مصدر ثروة بالنسبة لهم ، لأنها تضمن إستمرارهم في تموينها بصفة منتظمة ، حيث تزداد أرباح الموردون أثناء قيام المؤسسة بتوسيع نشاطها وتطويره ، وقيام المورد بالتعاقد مع المؤسسة لتمويلها بشكل دائم وهذا لثقته فيها حيث أن الثقة تزداد بزيادة المردودية وتنخفض بإنخفاضها.

هـ- **بالنسبة للأجراء :** تلعب المردودية دورا هاما بالنسبة للأجراء فتحقيق مردودية مرتفعة تؤدي إلى حصول العمال على أجورهم وزيادة عليها ، في حين المؤسسات التي تحدد الأجور عن طريق الإنتاج والمبيعات فتحقيق الإنتاج بكميات كبيرة يؤدي إلى إرتفاع الأجور وإنخفاض كمية الإنتاج يؤدي إلى إنخفاض الأجور.

[1] محمد أمين عكوش ، مرجع سابق ، ص 50.

و- بالنسبة للدولة : إن لمردودية المؤسسة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة ، فتحقيق مردودية مالية مرتفعة يؤدي إلى حصول الدولة على أرباح كبيرة وذلك عن طريق فرض الضريبة على الأرباح والمقتطعة من النتيجة الإجمالية للسنة المالية ، إلى جانب ذلك تستفيد الدولة من توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات التي تقوم بها المؤسسة.

2- المردودية ضرورية مالية بالنسبة للمؤسسة :

وذلك من أجل إستمرار وتحقيق الأهداف المخططة لها والقدرة على مواجهة التطورات والإضطرابات غير المتوقعة .

أ- تحقيق النمو والتطورات والبقاء في السوق [1] :

تعمل إدارة المؤسسة جاهدة للحصول على مردودية إيجابية لضمان بقاءها في السوق وذلك عن طريق مراقبة مردوديتها خاصة بعد تحول النظر لمردودية وقيمة المؤسسة من منظور داخلي فقط إلى المنظور الخارجي والمتمثل في وجهة نظر السوق المالي من خلال المساهمين الذين يمثلون عنصرا خارجيا على المؤسسة وتحقيق نتائج جيدة يضمن لها النمو والتوسيع في نشاطها عن طريق إعادة تشكيل الطاقة الإنتاجية التي تأكلت وتقادمت بفعل الإستعمال ومرور الزمن وذلك من خلال إستعمال الأرباح والمخصصات التي بحوزة المؤسسة.

ب- الحفاظ على إستقلاليتها المالية :

إن الأرباح التي تحققها المؤسسة لها دور فعال في تحقيق شبه الإستقلال المالي وذلك من خلال تمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق الأرباح المحققة في شكل إحتياطات ويسمح لها التمويل الذاتي بعدم تحمل أعباء تعاقدية كدفع أو تسديد الديون الناجمة عن عملية اللجوء إلى الإستدانة وبالتالي الحفاظ على الإستقلالية المالية وتدعيم المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني : مكونات المردودية .

رغم أن مفهوم المردودية معقد إلا أن للمردودية مكونات وهي [2] :

1. **المكونات المالية :** لأن المردودية المالية والمتمثلة في رأس المال للمؤسسة تعتمد على الفائض المالي الموزع ، حيث أنه يعتبر من العناصر المكونة لرأس المال المؤسسة المستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت النتيجة أحسن ، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق مردودية أفضل التي تسعى وتأمل المؤسسة الحصول عليها .

والعلاقة التالية تبين لنا مكونات المردودية باستغلال المؤسسة لأصولها :

[1] هواري سويسي ، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مجلة الباحث ، العدد 7 ، ورقلة ، الجزائر ، 2009 ، ص 56.
[2] صالح محمد الحناوي ، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة ، دار النهضة العربية ، عمان ، 2005 ، ص 40.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجزء الأول يمثل علاقة الهامش الإجمالي الصافي وتقيس هذه النسبة درجة إستعمال موجودات المؤسسة ، أما الجزء الثاني فهو يعبر عن درجة إستعمال لجميع أصولها ، وتسمح أيضا بتقييم فعالية التسيير داخل المؤسسة أو تتأثر هذه النسبة بظروف السوق والمنافسة.

2. المكونات الإقتصادية : وتحتوي على مكونين هما :

- **الإنتاجية :** هي مؤشر أداء دالة الإنتاج أو التحويل ، أو هي تقاس بالنسبة ما بين كمية العوامل المنتجة وكمية العوامل المستهلكة أو يعبر عليها بالعلاقة التالية :

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الأصول الثابتة المستعملة (الإجمالية)}}$$

إن الإنتاجية تحدد تحويل التكاليف والتأثير المباشر للمردودية الإقتصادية على المؤسسة ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام هي [1] :

أ- إنتاجية التصنيع : وهي تتعلق أساسا بمايلي :

- قياس الإنتاجية لكل عامل على مستوى المؤسسة.
- قياس الإنتاجية لكل مركز مسئولية.
- قياس مردودية كل عامل وكل مادة ومردودية الطاقة العاملة والآلة.

ب- إنتاجية مصالح المبيعات :وهي الإنتاجية التي تعكس فعالية مصالح البيع في المؤسسة، وكذا مدى قدرتها على تحقيق المردودية المالية والإقتصادية .

ج- إنتاجية مصالح الدراسات :وتعني مدى تطور مصالح الدراسات والأبحاث ، وكذا طرق التحليل الإقتصادي والتخطيط من أجل البرنامج الإنتاجي المسطر من قبل المؤسسة ، والرفع من حجم مبيعاتها وبالتالي تحقق مردوديتها المالية.

[1] عبد الرسول وجيه ، الإنتاجية ، مفهومها ، قياسها والعوامل المؤثرة فيها ، دار الطبعة ، بيروت ، 2000 ، ص 23-40 ،

- **الفعالية :** مقياس فعالية رأس المال هو معدل دوران رأس المال المستخدم ، حيث توجد حسابات متغيرة على أساس العدد الكبير لمقياس رأس المال المستعمل والتي هي :
  - الأصول الثابتة المتغيرة.
  - الأصول الكلية.
  - الأصول الثابتة الإجمالية.

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إن هذه النسبة تعبر عن مدى فعالية إستعمال رأس المال من قبل المؤسسة ، كما تعبر عن الشروط التي تستعمل الوسائل في ظلها ، وذلك ضمانا لنجاح الإنتاج.

$$\text{سرعة دوران الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

غير أنه من الناحية يفضل إستعمال سرعة دوران رأس المال المستثمر ، أي العلاقة التالية :

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث أن العلاقة المستخلصة من العلاقة السابقة وهي :

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ومنه تحديد سرعة دوران رأس المال المستعمل والذي هو عبارة عن :

سرعة دوران الأصول × معدل المديونية.

المطلب الثالث : أنواع المردودية.

سوف نتطرق إلى أنواع المردودية ، حيث أن لكل نوع أهمية لاتقل عن الأخر ، وكل هذه الأنواع تساهم في فرع حجم المبيعات والأرباح والإنتاج للمؤسسة ، وتهدف هذه الأنواع إلى تحقيق أكبر ربح ممكن والحكم علو مدى فعالية المؤسسة ، وتتمثل في :

1- المردودية الإقتصادية :

مفهوم المردودية الإقتصادية : تعتبر بمثابة العائد الإقتصادي الذي يتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية للمؤسسة خاصة ، والإقتصاد الوطني عامة وتتكون من :

- ✓ **المردودية الإقتصادية الإجمالية :**

هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للإستغلال وأصول المؤسسة.

$$\text{المردودية الإقتصادية الإجمالية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الإقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الإستغلال لأنه إجمالي فائض الإستغلال هو أصل حساب فائض خزينة الإستغلال[1] .

✓ **المردودية الإقتصادية الصافية :**

المردودية الإقتصادية أو مردودية الإستغلال تحمل رأس المال الإقتصادي إلى تدفق النتيجة المحققة بالإستغلال ، قياسين يمكن تصورهما الفائض الإجمالي للإستغلال ونتيجة الإستغلال وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال}}{\text{رأس المال الإقتصادي}}$$

$$\text{المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الإستغلال}}{\text{رأس المال الإقتصادي}}$$

وغالبا ما يفضل المحللين النسبة الثانية في تحديد المردودية الإقتصادية لأنه يتضمن تأثير تكلفة الإهتلاك والمؤونات ويدفع هذا الإمتياز المفاهيمي إلى إجراء تقييم لهذه التكاليف المقيدة بقواعد جبائية ومحاسبية و التي يمكن أن تتأثر بخيارات تقديرية [2] .

حيث أن :

رأس المال الإقتصادي = الأصول الثابتة الصافية + إحتياجات رأس المال العامل =الأموال الخاصة + الديون المالية.

إحتياجات رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

✓ **محددات المردودية الإقتصادية :**

[1] مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2000 ، ص 384.

[2] Hubert de la bruslerie , analyse financière « information financière , diagnostic et èvaluation , Dunod , 4ème èdition , paris , 2010 , p194.

فالمردودية الإقتصادية ترتكز على عاملين أساسين هما : هامش الربح (الربحية) ومعدل دوران الأصول ، وتستطيع المؤسسة أن تتحصل على مردودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم هذين العاملين [1] :

❖ **معدل دوران الأصول :**

ويقصد به عدد مرات تغطية المبيعات لأصول المؤسسة ، أو عدد مرات إستخدام أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات ، فهذه النسبة مؤشر جيد لمدى كفاءة المؤسسة في إستعمال أصولها ، فكلما إرتفعت هذه النسبة دل على الكفاءة والعكس صحيح.

❖ **هامش الربح :**

ويتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار من دنانير المبيعات ، الهامش المنخفض يعني إنخفاض سعر البيع أو إرتفاع التكاليف .

2. المردودية التجارية :

يتم المقارنة بين النتيجة ورقم الأعمال المحقق (خارج الضرائب) وهو الذي يمثل مستوى النشاط ، لمعرفة إذا كانت المؤسسة تحقق نتيجة كافية من المبيعات لتغطية تكاليفها الثابتة والمتغيرة ، وتعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى وبسعر أقل ، ولها ثلاث مؤشرات هي [2] :

➢ **نسبة الهامش الإجمالي :**

تستعمل بشكل واسع في المؤسسات التجارية وتحسب من جدول حسابات النتائج ، وهي مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة ، حيث تساعد على تقييم إستراتيجيتها التجارية ، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي} = \frac{\text{المبيعات – بضائع مستهلكة}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

➢ **نسبة ربحية الإستغلال :**

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة في إنشاء الفائض حيث كلما كانت النسبة ضئيلة كلما دلت على الوضعية السيئة للمؤسسة ، وتستعمل في المؤسسات الصناعية ، وتحسب بالعلاقة التالية :

[1] جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون سنة النشر ، ص 64.

[2] Josette peyrard , analyse financière , 8ème edition , vuibert , paris , 1999 , p 178.

➢ **نسبة الربحية الصافية :**

يستخدم هذا النوع من النسب لدى المؤسسات التي تريد المقارنة بين المؤسسة ومنافسيها في نفس القطاع ، وذلك من أجل تحقيق أرباح حتى تصبح لديها قوة على مقاومة منافسيها ورسم الإستراتيجية مستقبلا ، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة ربحية الإستغلال} = \frac{\text{نتيجة الإستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

$$\text{نسبة الربحية الصافية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

3. المردودية المالية :

تعريف المردودية المالية : يمكن إعتبارها مقياس يدل على مدى قدرة المؤسسة على الحصول على أموال من أجل تجديد جهاز إنتاج وكذلك تطوير الإنتاج على قاعدة موسعة ، وقياس المردودية يتركز أساسا على عامل مردودية المبيعات ومردودية الأصول والأموال الخاصة ويمكن إطلاق إسم المردودية على عاملين أساسيين [1] :

3- 1- المردودية هي نتيجة من السياسات والقرارات المتخذة من طرف المؤسسة ، ومن خلالها يتبين لها مدى القدرة المالية المتوفرة لدى المؤسسة.

3 - 2 – معدلات المردودية تكشف لنا عن المعلومات ، وتعطي لنا فكرة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

➢ **معدلات المردودية المالية :**

تختلف المعدلات للمردودية بإختلاف الضوابط التي تتحكم فيها حسب المصطلحات التي تطلق عليها ويمكن تقسيمها إلى :

- **مفهوم الربح :**يعبر عن الفعالية المالية الصافية للمؤسسة ، أو صافي الأرباح الذي يحصل عليها المساهمون لقاء إستخدام أو إستثمار أموالهم.

[1] الدكتور جلال القحطاني ، التحليل بواسطة النسب المالية ; 2019/05/10 ;، 15h ;، http:// groups.google.com.

مردودية المبيعات = النتيجة الصافية / المبيعات

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

مردودية إجمالي الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

- معدل المردودية المالية للمبيعات يعطينا نظرة عن المردودية التجارية للمؤسسة.
- معدل المردودية المالية للأموال الخاصة يعطينا نظرة عن مردودية صاحب المؤسسة.
- معدل المردودية المالية للأصول يعطينا نظرة عن مردودية وسائل الإنتاج .

○ **مفهوم التدفق النقدي** يعتبر المؤشر الذي يحكم على قدرة المؤسسة في خلق مصادر التمويل الداخلية عن المبيعات والأموال الخاصة ، وذلك حسب المعدلات التالية :

مردودية المبيعات = التدفق النقدي / المبيعات

مردودية الأموال = التدفق النقدي / الأموال الخاصة

مردودية إجمالي الأصول = التدفق النقدي / مجموع الأصول

وتسمح لنا المعدلات بالحكم على مدى قدرة المؤسسة على خلق مصادر التمويل الفعالة .

يمكن تلخيص معدلات المردودية في الشكل التالي :

الشكل رقم (II-01) : معدلات المردودية المالية.

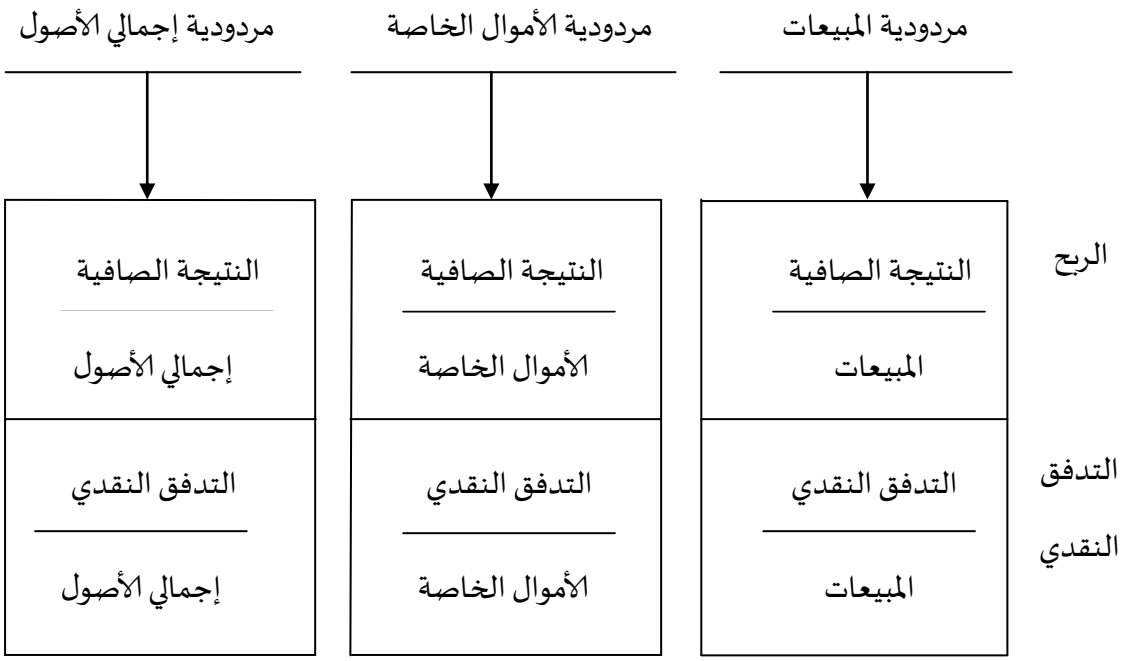

المصدر : إلياس بن ساسي ، يوسف القريشي ، مرجع سابق ، ص 96.

المبحث الثاني : دراسة المردودية المالية.

إن المردودية المالية ليست مجرد هدف فقط ، بل هي وسيلة لتحقيق الإستراتيجية كتطوير وتوسيع المؤسسة مثلا، ولها دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة وهي أساس لتقييمها والتعرف على نقاط القوة والضعف.

المطلب الأول : مفهوم المردودية المالية .

لقد تعددت مفاهيم المردودية المالية ، إلا أنها تشمل كلها على عنصرين أساسيين وهما : النتيجة المالية والأموال الخاصة ، وفيما يلي مجموعة من التعاريف :

- المردودية المالية هي " قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة ، تمنح المساهمين لتمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة ، التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في إطار إقتصاد السوق " [1] .
- المردودية المالية هي " عبارة عن العائد المتحقق من الأموال التي وضعت في يد إدارة الشركة على شكل أصول مختلفة ومتنوعة " [2] .

[1] سليم مجلخ ، وليد بشيشي ، الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة الإقتصادية ، مجلة المالية والأسواق ، جامعة قالمة ، 2015 ، ص10.

[2] محمد أمين عكوش ، مرجع سابق ، ص 50

- عرفها vizzavona " بأنها العلاقة الموجودة بين النتيجة المالية للدورة والموارد الخاصة ، وذلك قبل النتيجة الصافية للدورة بالنسبة للموارد الخاصة " [1] .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن :

المردودية المالية هي عبارة عن الربح أو العائد الناتج عن الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المتاحة من أجل تعظيم ثروة الملاك وتسديد مختلف الإلتزامات والديون وتحقيق الإستمرارية والنمو والقدرة على فرص الوجود عن طريق تحقيق الإستقلالية المالية.

المطلب الثاني : محددات المردودية المالية والعوامل المؤثرة فيها.

للمردودية المالية محددات تساعد في تحقيق غاية المؤسسة ولها عوامل تؤثر فيه .

الفرع الأول : محددات المردودية المالية.

من خلال العلاقة السابقة نستطيع أن نستخرج محددات المردودية المالية ،ألا وهي النتيجة والأموال الخاصة .

1- **النتيجة** : هي الفرق بين الأموال الخاصة في بداية السنة ونهاية السنة ، وهي الفرق بين الإيرادات والتكاليف والتي تكون ممثلة في جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) على الشكل التالي :

[1] هواري سويسي ، مرجع سابق ، ص 56.

الجدول رقم (II-01) : جدول حسابات النتائج.

البيان	ملاحظة	المبالغ
رقم الأعمال .		
كلفة المبيعات.		
هامش الربح الصافي.		
منتجات أخرى عملياتية.		
التكاليف التجارية.		
الأعباء الإدارية.		
أعباء أخرى عملياتية.		
النتيجة العملياتية.		
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة.		
(مصاريف المستخدمين ، التخصصات ، الإشتراكات).		
منتجات مالية.		
الأعباء المالية.		
النتيجة العادية قبل الضرائب.		
الضرائب الواجبة على النتائج العادية.		
الضرائب المؤجلة على الضرائب العادية (التغيرات).		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية.		
الأعباء غير العادية.		
المنتوجات الغير عادية.		
النتيجة الصافية للسنة المالية.		
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية.		
النتيجة الصافية للمجموع المدمج.		
منها حصة ذوي المدمج.		
حصة المجمع.		

المصدر :القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 19 ، 2009 ، ص 31.

2- الأموال الخاصة :

تظهر في الميزانية ، حيث عرفناها على أنها فائض الأصول على الخصوم وتشمل[1] :

- **رأس المال الصادر** :ويسمى أيضا حساب المستغل وهو مجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة وتكون على شكل مساهمات نقدية او مادية ، كما تمثل القيمة الإسمية لأسهم الشركة أو حصصها.
- **رأس المال الغير المطلوب** :وهو رأس الغير مستعان به.
- **العلاوات والإحتياطات** :

- **فارق التقييم** : يسجل فيه رصيد الأرباح والخسائر غير المقيدة في النتيجة والناتجة عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية (الأصول الثابتة المالية).
- **الإحتياطات (القانونية ، القانونية الأساسية ، العادية)** : وهي عبارة عن أرباح مخصصة بشكل دائم للمؤسسة.

- **فارق إعادة التقييم** :يسجل فيه فوائض القيمة لإعادة التقييم الملحوظ في الأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة تقييم.
- **فارق المعادلة** :يستعمل في الحسابات المجمعة فقط وهو الفارق الملحوظ عندما تكون القيمة الإجمالية للسندات المقومة عن طريق المعادلة أعلى من سعر الشراء.
- **النتيجة الصافية.**
- **الترحيل من جديد** :وهو جزء من النتيجة الخاصة بالجمعية العامة ، ويسجل فيها أثار تغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

هنالك عوامل تؤثر على المردودية المالية وهي كالتالي :

1. إرتفاع التكاليف :

يعود إرتفاع التكاليف إلى إرتفاع كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة كالأتي[2] :

- **إرتفاع التكاليف المتغيرة** :تعرف التكاليف المتغيرة على أنها التكاليف التي تتغير مع تغير حجم النشاط وبنفس النسبة .

ومن أهم الأسباب التي تؤثر على التكاليف المتغيرة مايلي :

- إرتفاع الأجور.
- زيادة أسعار المواد المستعملة في دور الإنتاج.

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 19 ، 2009 ، ص 33.

[2] علي الشريف ، إقتصاديات الإدارة " منهج إتخاذ القرارات" ، دار النهضة العربية ،بيروت1986 ، ص 104.

- **إرتفاع التكاليف الثابتة :**تعرف على أنها التكاليف التي تتحملها شركة التأمين بصرف النظر على حجم الإنتاج التي تبقى مبالغها ثابتة دون تغير ، رغما التغيرات الحاصلة في حجم الإنتاج إلا أن التكاليف الثابتة تبقى على حالها حيث أن الأسباب التي تؤدي إلى إرتفاع التكاليف هي [1] :
  - التغير في نشاط الشركة وهذا يحتاج إلى تكاليف كبيرة.
  - زيادة الضرائب.
  - زيادة الفوائد على القروض.

2. ضعف رقم الأعمال :

يتأثر رقم الأعمال بتغير حجم المبيعات وسعر البيع ، فإذا إنخفض حجم المبيعات وسعر البيع يؤدي إلى إنخفاض رقم الأعمال كمايلي :

- **إنخفاض حجم المبيعات :** الأسباب التي تؤدي إلى إنخفاض حجم المبيعات مايلي :
  - إنخفاض حجم الطلب على المبيعات لعدم توافر الجودة وعدم موافقة السعر.
  - إنتشار الخدمات المنافسة أو البديلة في سوق سوق التأمين.
  - إرتفاع تكاليف المواد الأولية.
- **إنخفاض السعر:**من أهم الأسباب مايلي :
  - إرتفاع المنافسة في السوق.
  - إنتشار الخدمات المعروضة في السوق بكميات كبيرة.
- **بطئ دوران الأصول الإقتصادية:** المقصود منها هو فترة تحويل أصول الشركة ومن الأسباب منها :
  - وجود إستثمارات ضخمة غير مستغلة ، أي عبارة عن أموال مجمدة.
  - وجود كميات كبيرة من المنتجات في المخازن لسبب ما مثل سوء التسويق.
  - صعوبة تحصيل الديون.

[1] سمير محمد عبد العزيز ، الإقتصاد الإداري " مدخل كمي" ، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 ، ص 63،64.

شكل رقم (II-02) : العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

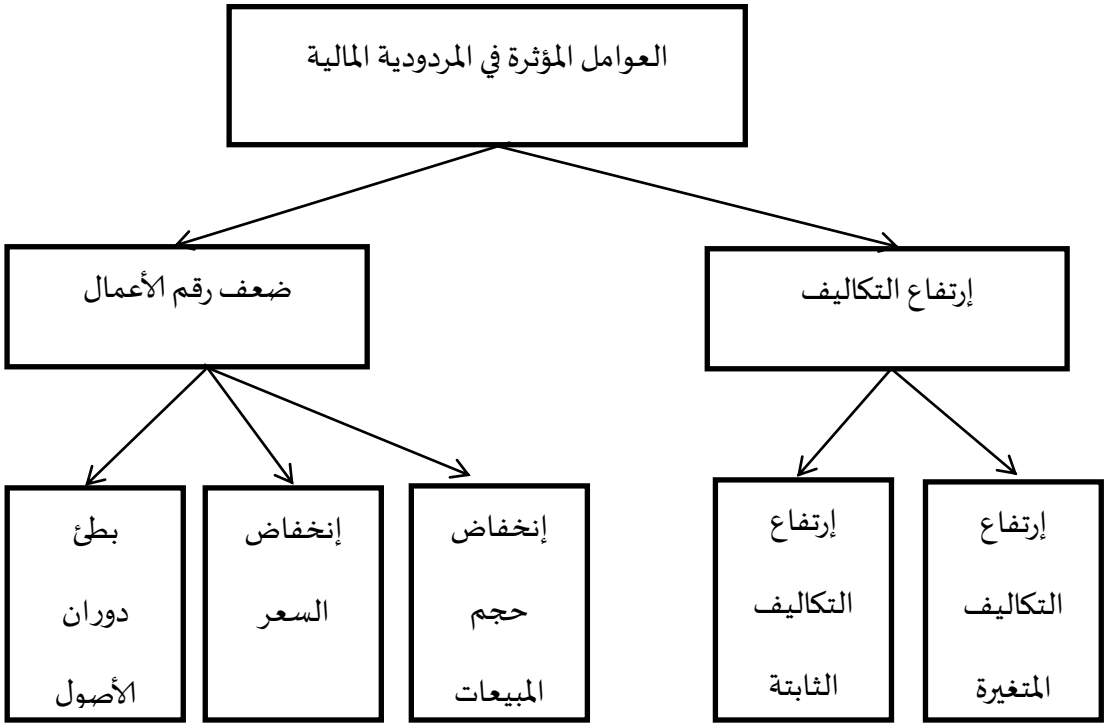

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على علي الشريف ، مرجع سابق ، ص 104.

المطلب الثالث : آليات التحكم في المردودية المالية.

من خلال ما سبق رأينا أن المردودية تتحدد بالعلاقات التالية [1] :

المردودية المالية = المردودية الإقتصادية× درجة الإستدانة.

الفرع الأول: آليات التحكم في المردودية الإقتصادية.

لكي تتمكن المؤسسة من التحكم بفعالية في مردوديتها الإقتصادية يجب عليها بمراقبة محدداتها والتحكم فيها وذلك من خلال :

أ – آليات التحكم في هامش النتيجة :

على المؤسسة تحقيق أعلى مستوى لمعدل الهامش الصافي للإستغلال ، وذلك من خلال توسيع النشاط وتخفيض التكاليف إلى أقصى درجة ممكنة ويتم ذلك على المستوى القصير والمتوسط والطويل.

- **على المدى القصير**:في هذه الحالة تقوم المؤسسة بتوسيع حجم الإنتاج والمبيعات على المدى القصير وذلك من خلال التخطيط الجيد وإتباع السياسات الناجحة والعمل على توفير مختلف متطلبات عملية الإنتاج لتفادي الإختلالات التي تسبب في تعطيل تنفيذ مخططات عملية الإنتاج والعمل على المراقبة

[1] هواري سويسي ، مرجع سابق ، ص 57 ،58.

المستمرة لمنع التهاون والإهمال من أجل تحقيق الجودة المطلوبة للمنتجات والقيام بتخفيض تكاليف البيع ورفع الأسعار إلى أقصى الحدود المعقولة والممكنة .

- **على المدى المتوسط والطويل :** يجب أن ينصب إهتمام المؤسسة على المدى المتوسط والطويل خاصة في البحث عن تحقيق نمو متجانس لأنشطتها المبرمجة وذلك من خلال :

- العمل على توجيه الإستثمارات إلى الأنشطة الأكثر ربحية والتخلي تدريجيا عن الأنشطة ذات المردودية والعمل على تطوير القدرات الإنتاجية والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة والإهتمام بالبحث العلمي لمسايرة متطلبات وأذواق المستهلكين وتحقيق رغباتهم حسب رضاهم .
- إتباع سياسة التوسيع الخارجي ، بحيث يمكن لمؤسسات أخرى أن تجعلها تابعة لها ويندرج هذا العمل في إطار التكامل والإدماج الأفقي أي التوسيع الجغرافي للأنشطة أو ذلك في إطار التكامل أو الإدماج العمودي أي التوسيع نحو الأنشطة الأمامية أو الخلفية للنشاط الرئيسي والمالي للمؤسسة ، وعملية التوسيع الخارجي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وليس الهدف هو الهيمنة والسلطة لأن حجم المؤسسات وعملية التوسيع لايعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية جيدة.

ب- آليات التحكم في حجم الأعمال :

وذلك من خلال توسيع دوران عناصر الأصول لضمان التسيير المالي الجيد على المدى القصير والمتوسط والطويل وذلك يتلخص فيمايلي :

- **على المدى القصير:** إن الإستغلال والإستعمال الجيد لأصول المؤسسة يحقق لها نتائج جيدة ، وفي حين وجود أصول عاطلة وغير مستغلة ينتج عنها خسارة تتحملها المؤسسة ، أما بالنسبة للمخزونات من الضروري أن تكون دائما محفظة قدر الإمكان وذلك حسب ما تتطلبه دورة الإستغلال أكثر ، كما يجب على مصلحة البيع العمل على تحقيق أعلى مستوى ممكن لرقم الأعمال بواسطة أدنى المستويات الممكنة للمخزونات أما بالنسبة لحقوق المؤسسة على زبائنها على الإدارة وبالضبط مصلحة المبيعات العمل على تحديد الزبائن الرئيسيين والأكثر وفاءا وإحتراما لآجل التسديد وخاصة التسديد الفوري .
- **على المدى المتوسط والطويل :** تتركز عملية تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة خاصة على تطبيق الإهتلاكات (وإطفاء المصاريف الإعدادية) ، من أجل تعزيز طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة ، كما تعمل على تقليص وعاء الأعباء الخاضعة للضريبة ، ويجب على المؤسسة التخلص من الأصول العاطلة والغير القادرة على تحقيق نتائج جيدة وذلك عن طريق بيعها وتجديدها كذلك.

الفرع الثاني : آليات التحكم في درجة الإستدانة .

على المؤسسة أن تلجأ إلى الإستدانة بالشكل الذي يحقق لها التوازن المالي ويجعل أثر الإستدانة إيجابيا على مردوديتها المالية ، وهذا يتطلب تحقيق مردودية إقتصادية قادرة على تغطية القروض وفوائدها وعلى المؤسسة

أن تكون في مركز مالي جيد وليست واقعة في إختناق لكي تحصل على القروض المطلوبة بشروط معقولة بدون سيطرة من طرف المقرض وذلك للحفاظ على إستقلاليتها المالية.

المبحث الثالث : العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والمردودية المالية.

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم معلومات جيدة ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الإدارة التي تستغلها من أجل تحسين مردوديتها المالية وتحقيق أهدافها والحفاظ على وضعيتها المالية.

المطلب الأول : دور القوائم المالية في تحسين المردودية المالية.

بما أن القوائم المالية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وبالتالي لها دور في تحسين المردودية المالية.

الفرع الأول : مفهوم القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة ، حيث ينظر للمعلومات المحاسبية الواردة فيها بأنها تقتبس من المركز المالي للمؤسسة ، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية ، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيرها على أصول وإلتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها ، وتعتبر أداة مهمة في تحسين المردودية المالية.

ويمكن تعريفها على أنها " مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية ، وتوضيح الكفاءة في الأداء من خلال حسابات النتائج ، وتحديد التغيرات في وضعية الخزينة من خلال جدول تغيرات الخزينة ،وذلك من أجل تلبية إحتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند إتخاذهم للقرارات الإقتصادية "[1] .

الفرع الثاني :مستخدمو القوائم المالية.

يتمثل مستخدمو القوائم المالية في مستخدمين داخليين وخارجيين[2] :

أولا : المستخدمون الداخليين .

تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة وإستخدام مواردها الإقتصادية والبشرية ومنهم :

- مالكو المنشأة.
- إدارة المنشأة.

[1] Robert obert , pratique des normes IAS/IFRS , DUNOD , paris , 2002 , p54.

[2] حامدي نوح ، القوائم المالية ودورها في إتخاذ القرارات المالية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم المحاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 ، ص 53...55.

- العاملون في المنشأة.

ثانيا :المستخدمون الخارجيين.

يمكن تقسيم المستخدمون الخارجيين إلى نوعين :

النوع الأول :الفئات ذات المصالح المالية المباشرة في المنشأة وتتضمن الأطراف التالية :

- **المستثمرون الحاليون والمترقبون :**لإتخاذ القرارات بشأن شراء أو بيع الأسهم ومدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح.
- **المقرضون الحاليون والمترقبون :** البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملو سندات الدين.
- **العاملون :**التأكد من الوضع المالي الجيد لتحقيق الأمن الوظيفي ومستوى المعيشي.
- **النقابات العمالية :**حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم.

النوع الثاني :الفئات ذات المصالح المالية الغير مباشرة وتتضمن :

- **الدوائروالسلطات الحكومية :**مثل دائرة الضرائب ، دائرة الإحصاء.....إلخ.
- **السلطات القضائية :**لحل أمور المنازعات القضائية.
- **المحللون الماليون والوسطاء :** لإجراء التحليلات وتقديم الإستثمارات.
- **المستهلكون والعملاء :** لتأكد من قدرة المنشأة على الإستمرار والحفاظ على مستويات الجودة والأسعار المناسبة.
- **المخططون الإقتصاديون :** لتحليل النشاط الإقتصادي والتنبؤ بتطويره.

المطلب الثاني : المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية .

سيتم عرض ونوعية المعلومات حسب مستخدمو القوائم المالية مايلي[1] :

❖ **المستثمرون الحاليون والمترقبون :** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات عديدة تخدم أهدافها ويجب توفرها في القوائم المالية وهي :

- معلومات تساعد المستثمرين في شراء أو بيع أسهم المؤسسة من خلال دراسة ربحية السهم ، التي تساوي النتيجة أو الربح القابل للتوزيع مقسمة على عدد أسهم المؤسسة .
- معلومات تساعد المستثمرين في تحديد مستوى توزيع الأرباح الماضية ، الحالية والمستقبلية ، وأي تغيير في أسعار أسهم المؤسسة حيث الإستقرار النسبي في أسعار الأسهم يؤدي إلى نقص المخاطرة من طرف المساهمين والإقبال على شراء أسهم المؤسسة.

[1] محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، صفحات الزرقاء ، الجزائر ، 2010 ، ص 48.....50.

- معلومات تساعد المستثمرين في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة بدراسة العلاقة بين رأس المال والربح المحقق.
- معلومات تساعد المستثمرين في تقييم سيولة المؤسسة ومستقبلها ، وتقييم سهم المؤسسة بالمقارنة مع أسهم المؤسسات الاخرى.

❖ **الموظفون :** تحتاج هذه الفئة في المؤسسة مايلي :

- معلومات تتعلق بالأمان الوظيفي في المؤسسة ، وهذا مايشجع على زيادة الإنتاجية نتيجة إحساسهم بإستقرار الأوضاع.
- معلومات متعلقة بمدى الأمان الوظيفي في المستقبل ، أي التدابير والإجراءات التي تقوم بها الإدارة من أجل تحسين ظروف العمل.
- معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية من زيادة الأجور ، مكافآت وكل مايتعلق بتحفيز العمال.

❖ **الموردون والدائنون التجاريون :**تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في دراسة وضعية المؤسسة وتقدير ما إذا كانت ستكون عميلا جيدا ، أي تكون قادرة على تسديد ديونها والوفاء بإلتزاماتها إتجاه دائنيها.

❖ **العملاء :**تحتاج هذه الفئة إلى :

- معلومات تساعد في التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي ونوعية منتجاتها والمحافظة على إستقرارها.
- معلومات تفيد في التعرف على قدرة المؤسسة في الإستمرار في عملية إنتاج السلع والإلتزام بمواعيد الإستلام المتفق عليه .

❖ **المقرضون :**تحتاج هذه الفئة إلى :

- معلومات تفيد في تقييم قدرة المؤسسة المقترضة على الوفاء بإلتزاماتها وتوفير النقدية اللازمة في الوقت المحدد مقابل فوائد .
- معلومات لتقدير عدم تجاوز المؤسسة لبعض المحددات مثل نسب الديون للغير إلى حقوق الملكية والتي يمكن حسابها من خلال الميزانية في جانب الخصوم.

❖ **الحكومة :** تحتاج هذه في الفئة إلى :

- معلومات تساعد في التأكد من مدى إلتزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة ب : قانون الشركات ، قانون الضرائب.
- مصلحة الضرائب تحتاج إلى معلومات تساعد في تقرير الضرائب المختلفة على المؤسسة من خلال تقديم الميزانية ، حسابات النتائج.....

ويمكن تلخيص أهم الإحتياجات في الجدول المالي :

الجدول رقم (II-02) : إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من معلومات.

المستعملون	حاجتهم للمعلومات
المستثمرون .	قياس مستوى الخطر والمردودية .
ممثلو العمال.	قياس مستوى الإستقرار والمردودية.
المقرضون .	قياس إحتمال إسترجاع مبالغ القروض وفوائدها.
موردون ودائنون آخرون	قياس مستوى إحتمال قبض المبالغ المستحقة عند إستحقاقها.
زبائن.	قياس مدى إستمرارية المؤسسة.
الدولة.	معرفة كيفية توزيع الموارد وإحترام إلزامية نشر المعلومات.

المصدر : محمد بوتين ، مرجع سابق ، ص 50.

خلاصة :

تعبر المردودية المالية عن مدى كفاءة نشاط المؤسسة الإقتصادية ومدى قدرتها على خلق نتيجة إيجابية (نتيجة السنة المالية) تكون على قدر أهمية الموارد المالية (الأموال الخاصة) التي أستعملت بغرض الحصول عليها خلال فترة معينة ، غالبا ما تكون سنة مالية واحدة ، وقيامها يكون من خلال المقارنة بين النتيجة والموارد

أما المحددات الأساسية للمردودية المالية فيمكن حصرها في المردودية الإقتصادية (أي هامش النتيجة وحجم الأعمال في آن واحد) ودرجة المديونية ، بحيث تتطلب عملية مراقبة تطورها وتوجيهها نحو أمثل المستويات الممكنة أن يتم التحكم جيدا في تطور هاته المحددات على المدى القصير والمتوسط والطويل.

الفصل الثالث

دراسة حالة مجمع متيجي مستغانم

تمهيد :

لقد تطور الإقتصاد ليشمل مفاهيم عديدة وعميقة ، توجهنا لتخصص قسم المالية والمحاسبة الذي يقوم بتدوين بيانات عن مختلف عمليات المؤسسة بشكل مالي معتمد من إنتاج إستهلاك توزيع تخزين بيع وخلق فضاء إقتصادي يسمح بإستمرار النشاط على المدى الطويل ، وبالتالي فهو علم يختصر الجانب المحاسبي للنشاطات المؤسسة كما يرفق ذلك بالوثائق والمستندات حتى تكون ذات مرجعية حقيقية في حالة إحتجنا العودة إليها.

إخترنا مؤسسة إقتصادية إنتاجية المطاحن الكبرى للظهرة لإنجاز التربص فيها ، وذلك لإكتشاف عالم الشغل وتعلم الإندماج في جماعة العمل من خلال الإحتكاك المستمر داخل المؤسسة من سير ومعلوماتية والإطلاع على المكتسبات النظرية في مكان العمل ، كإستخدام بعض الأدوات والتقنيات والممارسات في الواقع ، كما يهدف هذا التربص إلى تحديد أدق الإختبارات ، والطموحات وبداية التفكير في المشاريع المستقبلية كونه ضروري لطلبة التخصصات المهنية ، ويهدف كذلك إلى إكتساب خبرة أولية تمهد طريق معارفي في النظرية من خلال التربص الذي قمت به على مستوى المطاحن الكبرى للظهرة.

سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول الذي سنتطرق إلى تقديم العام للمؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة وفي المبحث الثاني سنقوم بعرض نظام المعلومات المستخدم في مؤسسة المطاحن الكبرى أما المبحث الثالث سيكون حول تحسين المردودية المالية وفق نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول : تقديم مؤسسة متيجي.

يعتبر مجمع متيجي للصناعة الغذائية بمستغانم من أكبر المؤسسات في مجال تخصصها على المستوى الوطني والإفريقي ، يتميز نشاطها بطابع إنتاجي تجاري تخصصت في صناعة المواد الغذائية بمختلف أنواعها ومشتقاتها على رأسها الدقيق والسميد والنخالة وسيريقال ، حيث تتمتع هذه المواد بالنوعية والجودة على مستوى المقاييس العالمية iso.

المطلب الأول : تعريف مؤسسة متيجي ونشأتها.

المطاحن الكبرى للظهرة LES GRANDS MOULIN DE DAHRA التي تمثل اليوم قطبا من الأقطاب الهامة للصناعة الغذائية الجزائرية التابعة لمتيجي« METIDJI HOLDING » وتضم 3 فروع التي تم إدماجها مع المطاحن الكبرى وتتمثل في فرع الطعام COUSCOUSوالفرينة FARINE و سيريقال MENUT'S .

الفرع الأول : تاريخ النشأة.

أنشأت منذ ظهور إقتصاد السوق في الجزائر ، وهناك اكثر من 10 سنوات ، المناطق الكبرى لمنطقة الظهرة تأسست من طرف رئيس العام " متيجي " وبدأت في إشتغالها في فيفري 2002.

- ✓ في 13 مارس 2002 تفضل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بفتح المؤسسة .
- ✓ المطاحن الكبرى للظهرة تشغل عدد هام من اليد العاملة المتخصصة ذات الخبرة الواسعة ومعرفة متقدرة في الميدان .
- ✓ الفريق المسير المتعدد المهام يتميز بإقتداره وديناميكية.
- ✓ إن عدد العمال قد شهد إرتفاعا حيث إرتفع من 85 عاملا في 2002 إلى 150 عاملا في 2004 إلى أن وصل إلى 447 عاملا في الوقت الحالي ، وهذا مايساهم في إنخفاض معدل البطالة بمدينتنا.
- ✓ هذا المجمع الضخم يتمتع بقدرة عالية مع تكلفة إنتاج تنافسية من أهم وأكبر مجمعات الصناعة الغذائية للبلاد.

الفرع الثاني : تعريف المؤسسة.

المطاحن الكبرى للظهرة هي شركة ذات أسهم SPA التي تمثل من أهم الأقطاب الهامة للصناعة الغذائية الجزائرية وهي أكبر المؤسسات على المستوى الوطني والإفريقي التابعة " لمتيجي حسين منصور" يتمركز موقع الشركة في مستغانم وبالتحديد في صلامندر بالقرب من السكة الحديدية مقابل الطريق رقم 11 في المنطقة الصناعية وهي تشغل مساحة تقدر ب 5500 م^2 ومن بين هذه المطاحن الكبرى للظهرة نجد :

- ❖ مطاحن مستغانم.
- ❖ مطاحن سيق.
- ❖ الوكالة المغاربية.

- ❖ مطاحن مغنية.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة وسياستها.

من خلال هذا المطلب سنعرض أهداف المؤسسة وسياستها المختلفة.

الفرع الأول : أهداف المؤسسة.

تتمثل أهداف مطاحن الكبرى للظهرة فيمايلي :

- ✓ ضمان موقع الرياد في مجال تخصصها ومواجهة المنافسة التي تتعرض إليها.
- ✓ تلبية حاجات السوق الوطنية والعمل على تدعيم تنمية الإقتصاد الوطني.
- ✓ الدخول إلى الأسواق العالمية.
- ✓ الإستغلال الأمثل لمختلف الموارد وخاصة المورد البشري.
- ✓ الإهتمام بالعنصر البشري والحفاظ عليه وتحسين ظروف عمله.
- ✓ الحفاظ على مستوى منخفض من إستراد المواد الأولية.
- ✓ تخفيض التكاليف من أجل التوصل إلى تحقيق الميزة التنافسية.
- ✓ إرضاء العملاء والحفاظ عليهم وكسب ثقتهم وضمان وفائهم.
- ✓ الحفاظ على شهادةالإيزو وزيادة التحكم في المقاييس الجودة ، والسعي للحصول على شهادة نظام إدارة البيئة الإيزو " ISO 14400 : 2004".

إن هذه الأهداف جعلت المؤسسة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات الوطنية الأخرى لاسيما بعد حصولها على شهادة الإيزو "2000: 9001 " التي تعتبر شرط الدخول للأسواق العالمية ، وكذا تؤهلها لتعزيز قدرتها و مكانتها التنافسية في السوق الوطنية.

الفرع الثاني : سياسات المؤسسة.

تعتمد مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة عدة سياسات وهي سياسات المزيج التسويقي ويمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (III-01): سياسة المزيج التسويقي.

المزيج التسويقي	عناصر المزيج	الأنشطة التي قامت المؤسسة بها التنويع في المنتجات :
		✓ دقيق البسكويت.
	المنتج	✓ الدقيق الرفيع. ✓ السميد الرفيع الخشين. ✓ السميد الرفيع الدقيق. ✓ السميد العادي الصنف الأول.
	السعر	✓ السميد العادي. ✓ النخالة رواسب المطاحن. هدف المؤسسة : ✓ تحقيق نسبة عالية من المبيعات. ✓ البيع لتجار الجملة والموزعين المعتمدين والزبائن بسعر مختلف.
	الترويج	✓ يتم حسم عند شراء كمية كبيرة من المنتجات. ✓ الإعلان التلفزي. ✓ اللافتات الإشهارية. ✓ شبكات الأنترنت. ✓ الملصقات.
	التوزيع	شبكة توزيع في مناطق مختلفة من الوطن عن طريق : ✓ موزعين معتمدين. ✓ تجار الجملة. ✓ الزبائن. ✓ المراكز التجارية. ✓ تجار التجزئة.

المصدر :من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق المؤسسة.

التحليل : من خلال الجدول يتبين لنا أن المؤسسة لديها مزيج تسويقي متكامل يحتوي على كل عناصر الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة عن طريق التنويع في منتجاتها.

تعتمد المؤسسة في حساب السعر على عدة خطوات :

- محاولة إسترجاع كافة التكاليف بنوعيها الثابت والمتغير .
- محاولة جني بعض الأرباح لتحريك الدورة الإقتصادية للمؤسسة.

- أسعار متقاربة مع أسعار المنافسين.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمجمع متيجي .

إن الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو وصف لمجموعة من هياكل المؤسسة التي تتمثل في مختلف أطراف الإدارة.

الشكل رقم (III-01): الهيكل التنظيمي لمجمع متيجي.

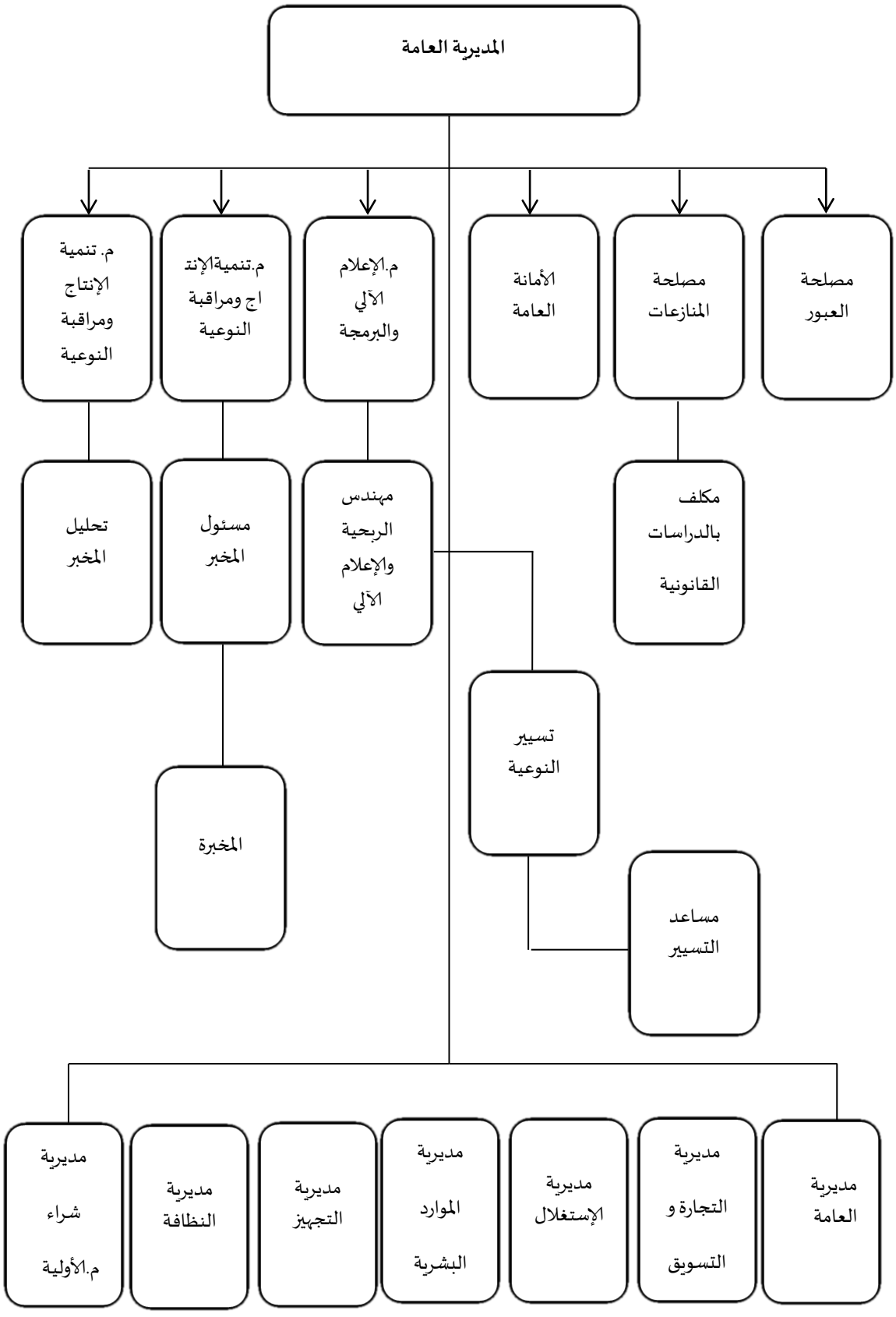

المصدر: المصلحة التجارية للؤسسة.

شرح الهيكل التنظيمي :

- **مصلحة كل قسم في المؤسسة.**

1. **المديرية العامة :**
   - تحديد الغايات.
   - أخد المباريات الإستراتيجية العامة.
   - وضع الوسائل المادية قيد التوظيف.
   - الإستماع إلى رأي الزبائن.
   - تشجيع تنمية شركة تجارية.
   - تأمين المنافسة التجارية في السوق.
   - وضع هيكل تسيير النوعية.
   - تطوير بإستمرار مؤهلات العمال.
   - تسوية الوضعية المادية للموارد البشرية.
   - أمانة سر الإدارة وصونها.
   - تصنيف الملفات والبريد.
   - التنسيق والمراقبة للنشاطات الإدارة.
2. **رئيس المخبر:**
   - **المخبري :** يتمثل دوره في مراقبة المواد الأولية والإنتاج حتى النهاية.
   - **المعتمد :** دوره يتمثل في مراقبة المادة الأولية.
   - **المصلحة القانونية والعلاقات :** يتمثل دورهفي توسيع وتقديم وتتبع الإتفاقيات.
   - متابعة مراقبة الصفقات في الميدان القانوني.
   - تمثيل المؤسسة مع مصالح الأمن.
   - دراسة وبحث وتقديم الإقتراحات والحلول في المؤسسة.
   - السهر على إحترام الأقسام ماقبل التمهين.
   - الإهتمام بالقواعد والتعليمات للتسيير الأزمات وإستغلال وقراءة وترتيب الصحف.
   - الحفاظ على عقود المؤسسة.
3. **مسؤول تسيير النوعية :**
   - **المهمات العامة :** دور تسيير النوعية وتوسيعها.
   - **المهمة الخاصة :** إستشارة ومساعدة ومراقبة الأولويات ، والطرق في التسيير التغيير ، وإستعمال الوسائل الناجعة (النوعية ، الوسيلة والطريقة) وصولا إلى نتائج مثالية.
4. **إستقبال شراء المواد الأولية :** دورها شراء مواد أولية وتزويد المطاحن بالمادة الأولية.
5. **إدارة الأمن والنظافة :** مهمتها دراسة من الناحية الأمنية و الصيانة.

6. **رئيس خدمة الأمن والصيانة :** دوره مراقبة عمل عمال الصيانة.
7. **الجناح التخطيطي :** دوره تسيير مجمل أجنحة المؤسسة وعلاقتها مع التسويق.
8. **رئيس مصلحة النقل :** دوره تكليف نقل المواد المصنعة والأولية لمختلف القطاعات المجمعة.
9. **إدارة التزويد والشراء :** دورها شراء الآلات الكهربائية ، الميكانيكية ، قطاع الغيار.
10. **رئيس مصلحة التزويد وتسيير المخازن والمشتري :** دوره شراء مادة أولية اللازمة للمؤسسة للمواصفات مثالية ثمن ومدة.
11. **إدارة تسيير الموارد البشرية :** رئيس مصلحة تسيير العمال ودوره تتبع الوضعية في المجال المهني والإجتماعي.
    - ❖ وضعية آليات تشريعية وقانونية المطبقة للعمال .
    - ❖ تتبع ومسك يومي لحركة العمال.
    - ❖ ضبط ملفات العامل والموظفين.
    - ❖ تطبيق القرارات في مجال إستخدام تكوين وتقدير المسابقات.
    - ❖ تقديم معلومات إحصائية متعلقة بإستخدام التكوين لتقدير مؤهلات العمال
12. **إدارة التسويق (الإستغلال) :**
    - ❖ مصلحة تسيير المخازن ومهمة رئيس خدمتها لإستقبال المادة الأولية (القمح اللين والصلب).
    - ❖ تخزينها في ظروف جيدة ثم تحويلها إلى وحدات إنتاج.
    - ❖ رئيس مصلحة وكيلين على ميزان القياس.
    - ❖ عمال في المخزن.
13. **مصلحة الطوارئ :** دور رئيسها هو تنظيم العمل في مجال الطوارئ.
    - ❖ الحفاظ على سير الحسن لمجموعة أجهزة الإنتاج.
    - ❖ السهر على تكوين العمال ، التعداد العمالي.
14. **مصلحة الكهرباء :** دور رئيس مصلحتها يتمثل في ضمان حسن الأجهزة الكهربائية.
15. **جناح الإنتاج :** يتمثل دوره في تأطير وتقديم بمشاركة مع إدارة الإستغلال.
    - ❖ طرق تحويل القمح الصلب إلى القمح اللين.
    - ❖ المواد الأولية " الأكياس " و " بطاقات الخيوط".
    - ❖ تقديم وبرمجة الصيانة الشهرية للآلات بالشراكة مع مصلحة الطوارئ.
    - ❖ التسيير اليومي للمهام.
    - ❖ الربط بين المسؤولين المخبرين وتسيير المطحنة.
    - ❖ مراقبة تسيير الإنتاج.
    - ❖ السهر على النوعية المواد الأولية والمنتوج.
16. **إدارة التسويق والتجارة :** إن الإدارة تهتم بالعلاقات بين المونين والزبائن.
    - ❖ إيصال المنتوج.

- ❖ تتبع التعليمات.
- ❖ مراقبة توصيل الإشارة إلى الممول لأي خلل ملاحظ نوعية المادة أو خلل في المنتوج قبل توصيل المنتوج.
- ❖ تقديم بطاقة الطلب من الممونين وإستلام المبيعات.

17. إدارة المالية والمحاسبة : تتكون من دائرة المالية والميزانية ودائرة المحاسبة ، وتنقسم إلى :

- ❖ **مصلحة الميزانية:** هي المصلحة المسؤولة عن إعداد الميزانية التقديرية ومراقبة التكاليف وهي تتكون من رئيس المصلحة و رئيس فرع الميزانية.
- ❖ **مصلحة المالية :** هي المسؤولة عن كل العمليات المالية ومراقبة حركة الأموال (النفقات ، الإيرادات.)
- ❖ **دائرة المحاسبة :** تهتم دائرة المحاسبة بمتابعة المصاريف والمدخلات والمخرجات بالإثبات المحاسبي لتسجيل العمليات اليومية وكذا الإشراف على العمليات الجرد إلى غاية إنهاء الميزانية الختامية.

الشكل رقم(III-02) : هيكل مديرية المالية والمحاسبة.

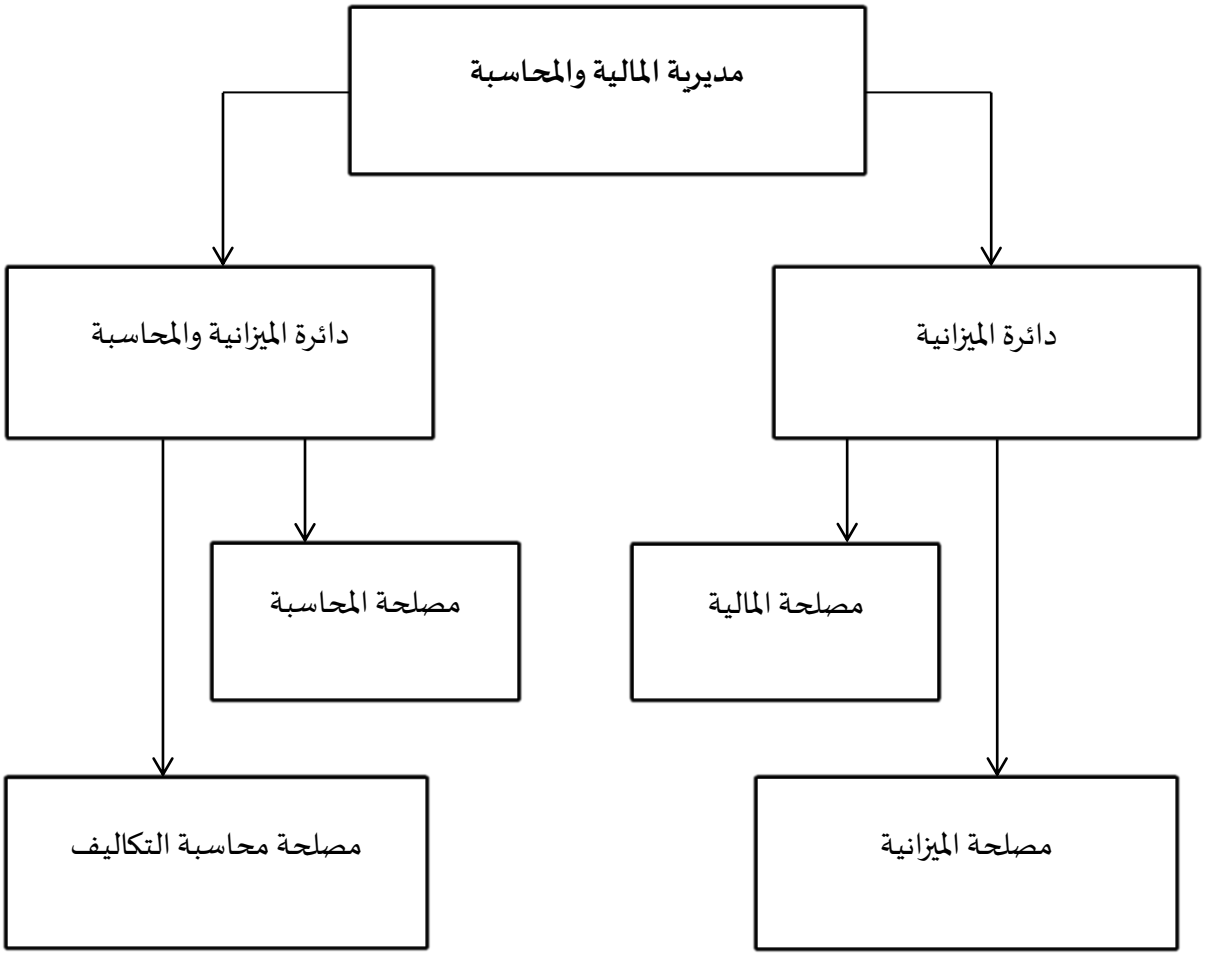

المصدر: المصلحة التجارية للمؤسسة

المبحث الثاني : نظام المعلومات المستخدم في مجمع متيجي.

يتركز نشاط مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة على نظم للمعلومات تساعد العاملين فيها للقيام بوظائفهم ومهامهم ، وهذا المبحث خصص لعرض نظام المعلومات المحاسبي المستخدم داخل المؤسسة.

وقد تخصصنا في دراسة نظام SAP داخل المؤسسة.

المطلب الأول : نظام SAP.

برنامج الساب SAP هو إختصار لكلمة " system , application et products" وهو نظام كامل يقوم بتزويد المنشاة أو الشركة بحلول عملية جاهزة لكي تستطيع من خلالها أن تهيكل وتربط كل أقسام المنشأة في نظام واحد يغنيك عن إستخدام الورق والنظم التقليدية الأخرى حيث بإمكانك أن تقوم بأي عملية مالية أو إدارية او تقنية وأنت جالس في جهازك بدون بذل أي جهد آخر مثل التوقيع أو الموافقة على مستند ما.

كما هو نظام يتم فيه ربط الوظائف المختلفة للشركة (المحاسبة ، التمويل ، الإنتاج ، الإمداد ، التسويق ، الموارد البشرية ، الجودة ، الصيانة ....إلخ) بإستخدام نظام معلومات مركزية تستند إلى تكوين عميل.

حيث وفر هذا النظام العمل بسهولة ، إذ أنه يعتبر نظاما قويا ومتماسكا.

والشكل الموالي يوضح ميادين تطبيق البرنامج.

الشكل رقم (III- 03) : ميادين تطبيق نظام SAP.

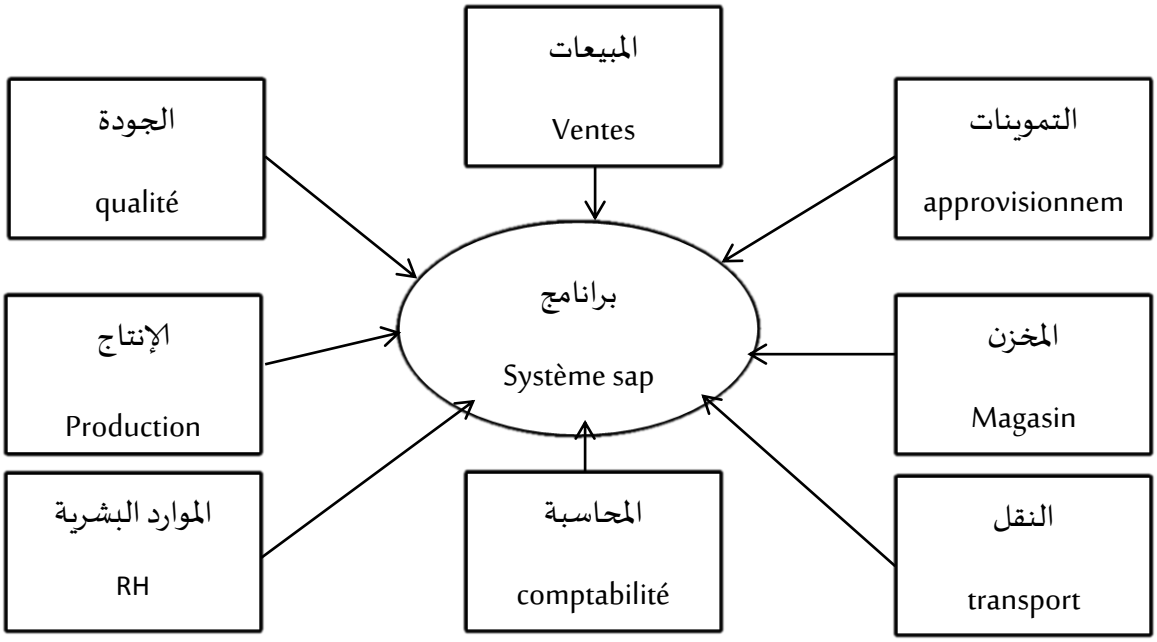

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني : دليل تطبيق نظام SAP.

1. الدخول إلى برنامج SAP.

الشكل رقم (III–04) : نافذة الدخول إلى SAP.

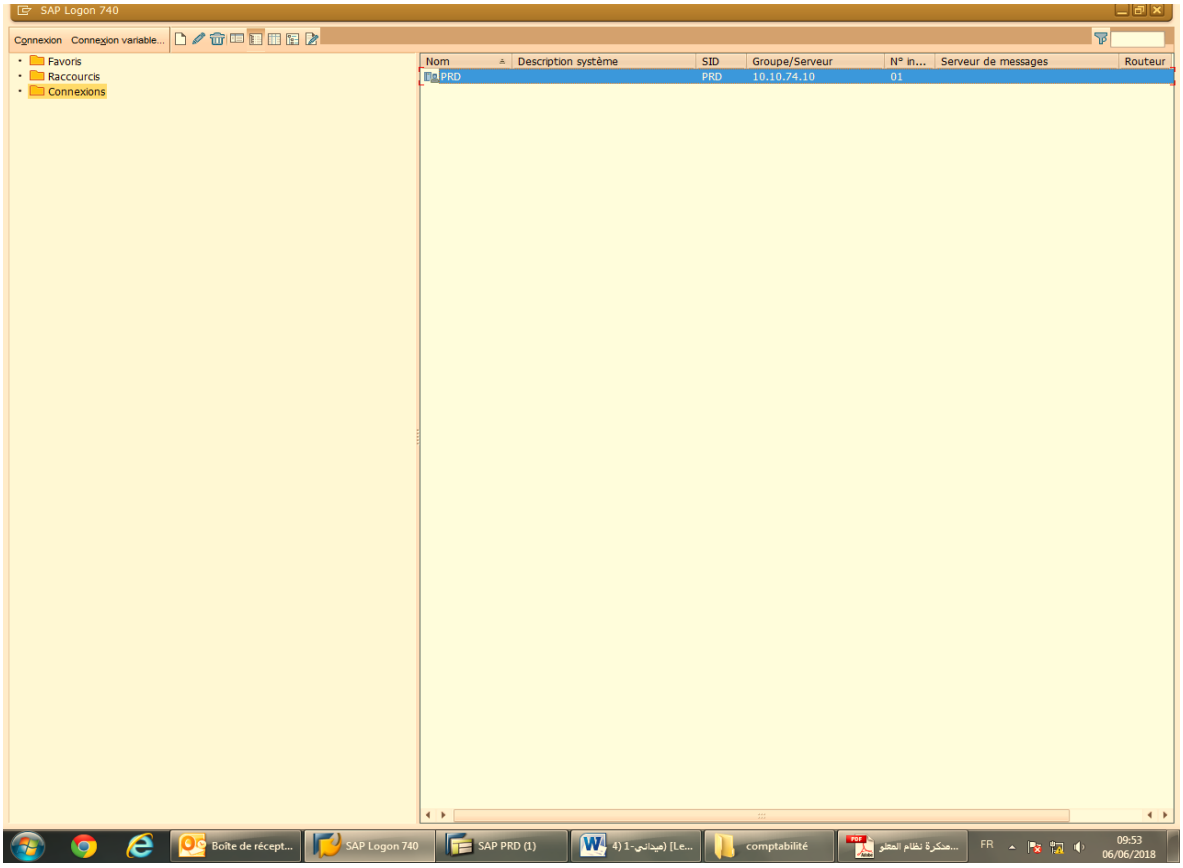

المصدر: دليل تطبيق برنامج SAP.

تفتح هذه النافذة للدخول إلى البرنامج.

- نفتح متصفح الأنترنت.
- ننقر على connexion ثم personnalise تفتح لنا نافذة أخرى.

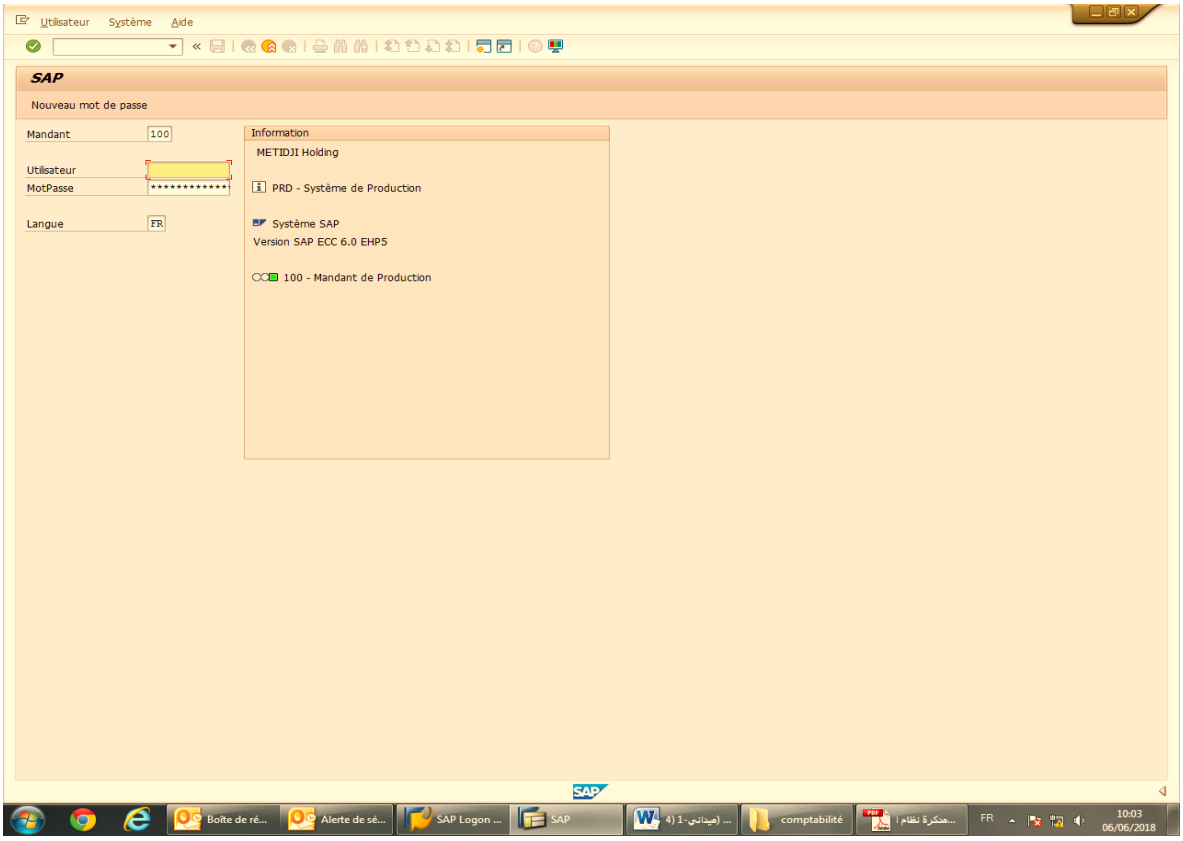

المصدر : دليل برنامج SAP.

- نقوم بإدخال إسم المستخدم ثم الرقم السري للمستخدم تظهر لنا نافذة البرنامج SAP :

المصدر: دليل برنامج SAP.

2. الخروج من برنامج SAP.

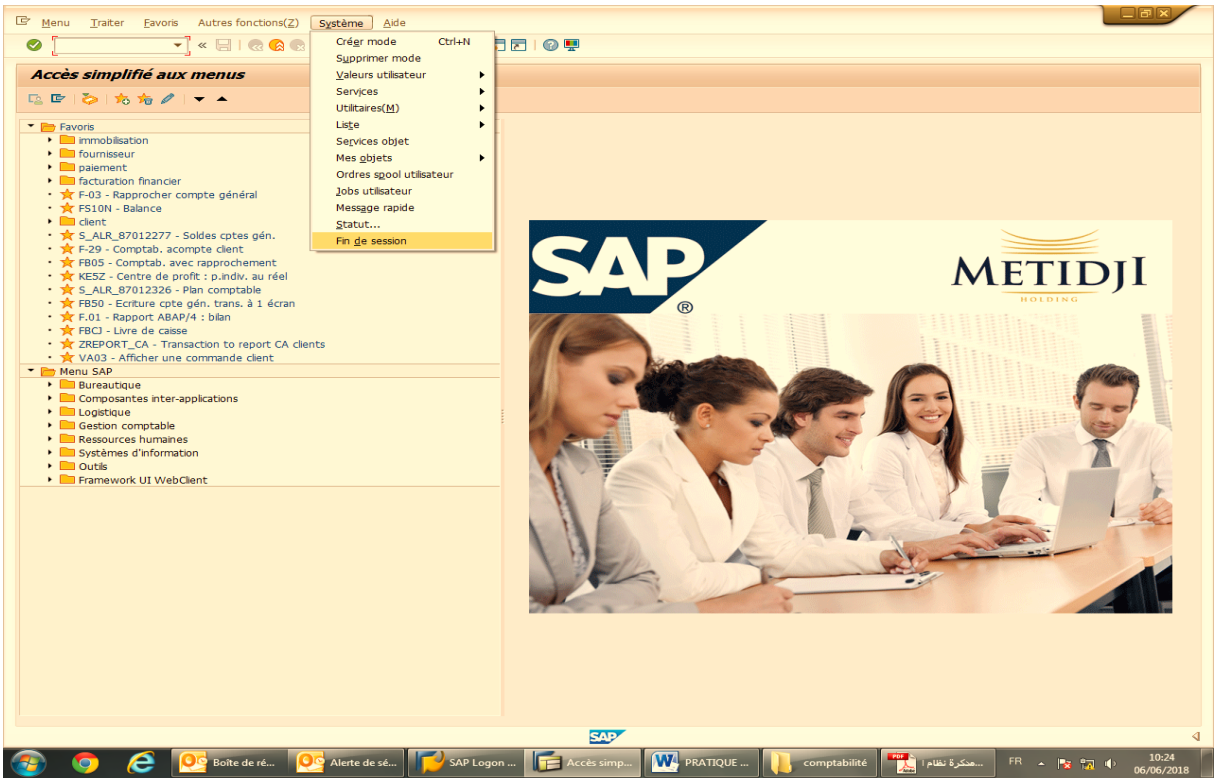

المصدر : دليل برنامج SAP.

نتبع الخطوات التالية :

- ننقر على systéme ثم fin des session تظهر لنا نافذة :

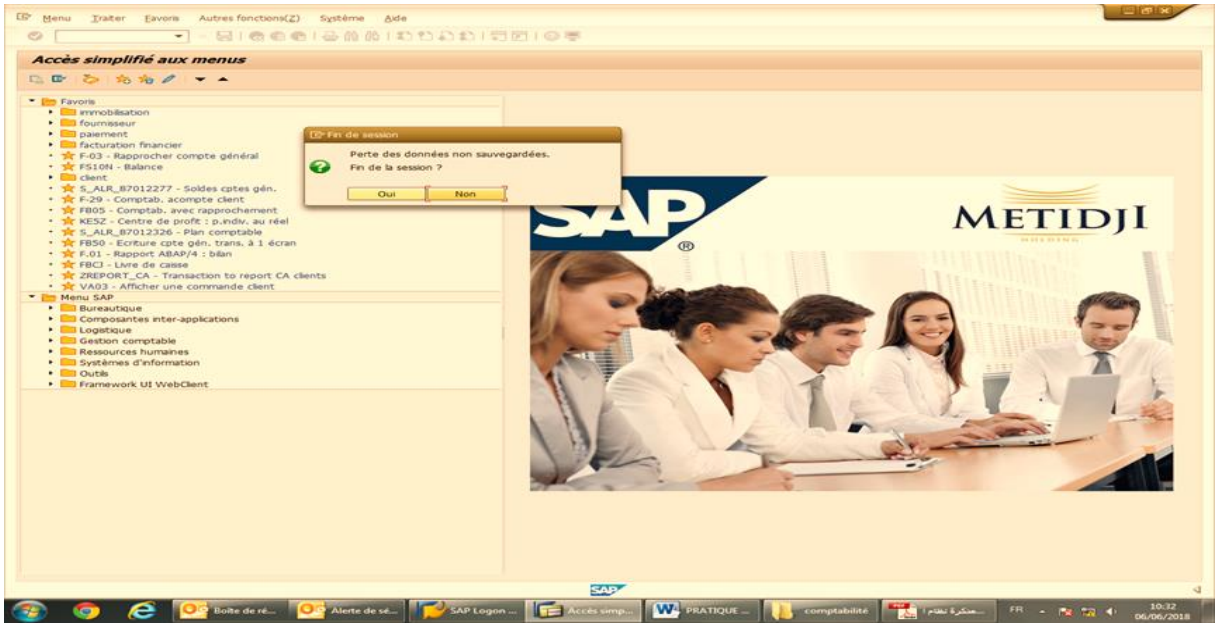

المصدر : دليل برنامج SAP.

- ننقر على " نعم " من أجل الخروج من البرنامج أو " لا" من أجل البقاء.

المطلب الثالث : مدخلات ومخرجات نظام SAP.

الشكل رقم : (II - 5) : مخطط عملية الشراء

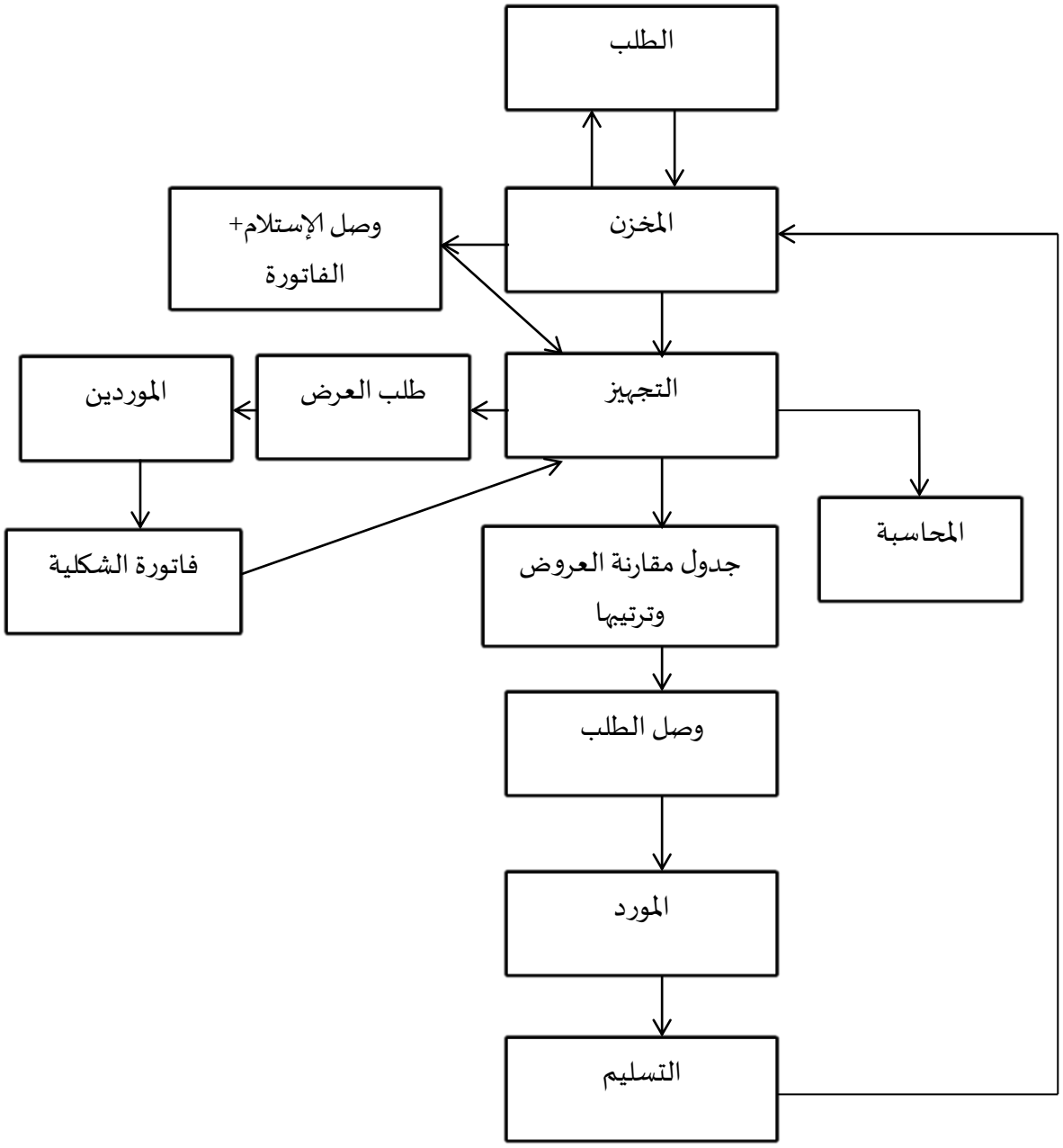

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق المؤسسة.

1. طرق إعداد وصل الطلب :

يتم إعداد وصل الطلب BON DE COMMANDE في نظام SAPوفق المراحل التالية :

- النقر على créer commande d'achat.

المصدر : دليل برنامج SAP.

تظهر لنا نافذة التي يتم فيها تسجيل المعطيات الخاصة بالتزويد المشتريات.

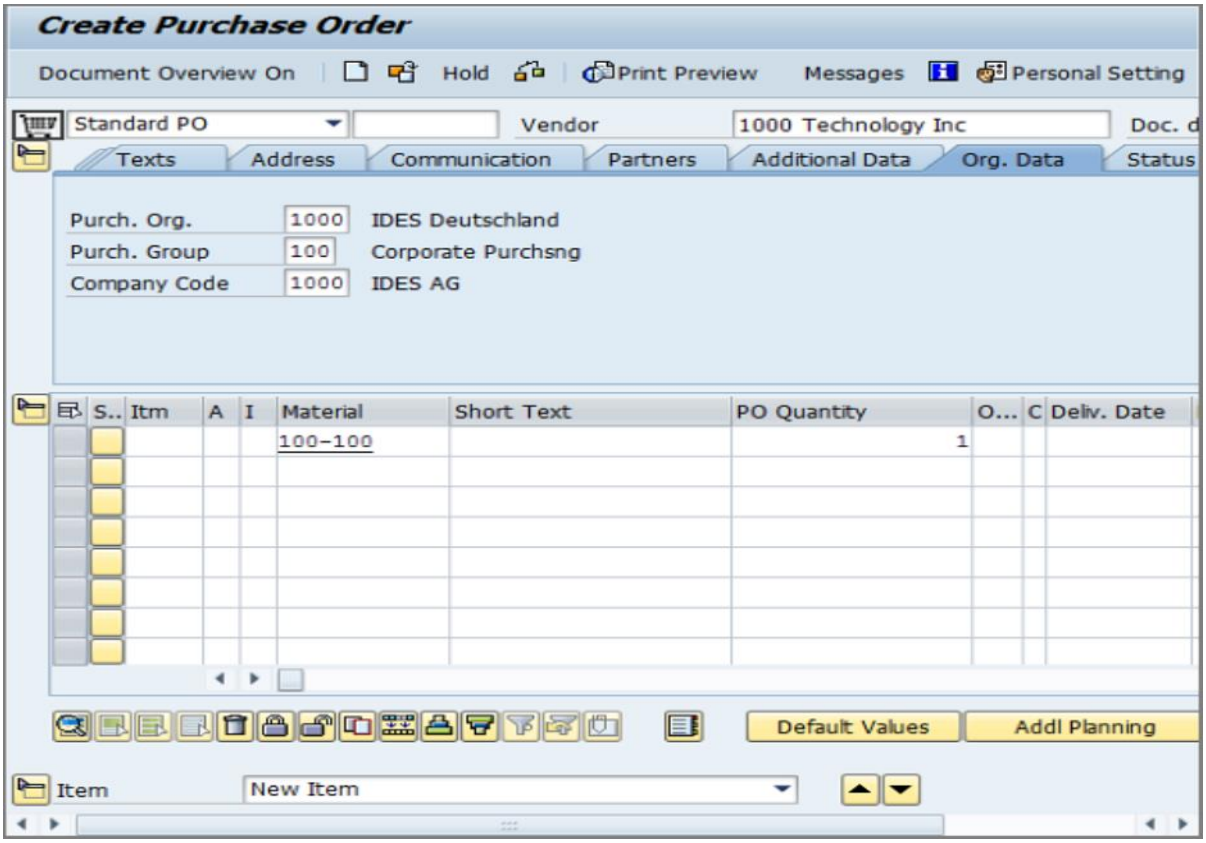

المصدر : دليل برنامج SAP.

وبعد إدخال المعلومات إلى النظام يتم طباعة وصل الطلب الخاص بالمورد حسب الشكل التالي :

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق المؤسسة.

2. طرق تسجيل فاتورة شراء في نظام SAP:

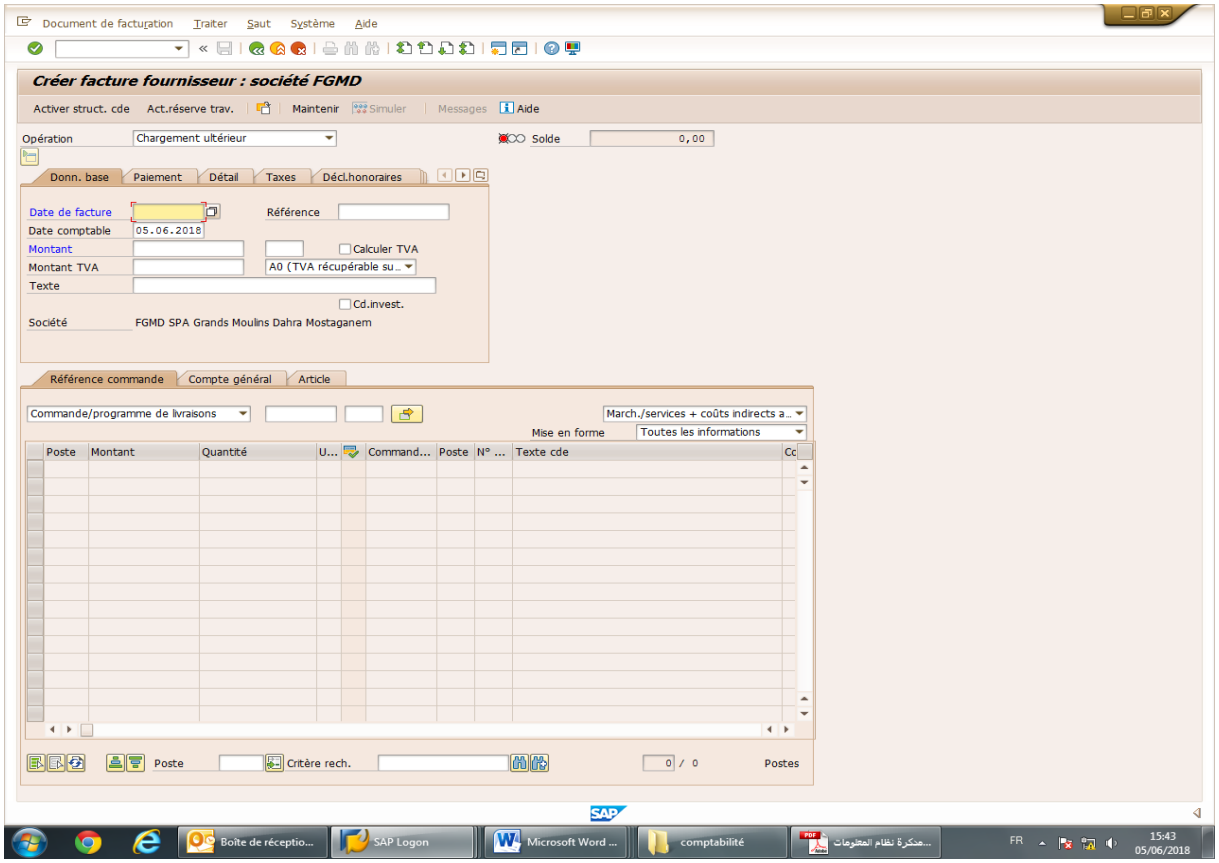

المصدر : دليل برنامج SAP.

المبحث الثالث : تحسين المردودية المالية وفق نظام المعلومات المحاسبي.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحسين مردودية المؤسسة وذلك بعرض القوائم المالية لها ، ودور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المردودية المالية، وذلك من خلال ثلاث مطالب .

المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة متيجي.

لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة يقوم نظام المعلومات المحاسبي بإعداد الميزانية وحسابات النتائج وهي كالتالي :

الفرع الأول :إعداد الميزانية الختامية لمؤسسة متيجي لسنتي 2016/2015

- ✓ **جانب الأصول :**

الجدول رقم (III-02) : ميزانية – جانب الأصول .

الأصول	القيمة الإجمالية	الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	القيمة المحاسبية الصافية 2016/12/31	القيمة المحاسبية الصافية 2015/12/31
أصول غير جارية				
✓ التثبيتات الغير معنوية	2321613054,99	3687014,65	2317926040,34	2317926040,34
✓ التثبيتات العينية	6397353690,69	3309801705,03	3087551985,66	3363909652,36
✓ التثبيتات قيد الإنجاز	324057976,92	_	324057976,92	4187901,94
✓ التثبيتات المالية				
- السندات الموضوعة موضع المعادلة	_	_	_	_
- المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة ملحقة	_	_	_	_
- الحسابات الأخرى المثبتة	_	_	_	_
- القروض والأصول المالية غير الجارية	3711350,41	_	3711350,41	3238740,41
- ضريبة مؤجلة الأصول	4492933,53	_	4492933,53	4960888,80
مجموع الأصول الغير جارية	**9051229006,54**	**3313488719,68**	**5737740286,86**	**5694223223,85**
أصول جارية				
✓ مخزونات جارية	1589053418,09	15164000,00	1573889418,09	850914575,07
✓ الحسابات الدائنة				
- الزبائن	771327514,67	9703278,70	761624235,97	709694631,45
- الأصول الجارية الأخرى	3735700831,69	_	3735700831,69	3694951670,86
✓ التوظيفات وماشبهها				
- البنك	154153169,38	_	154153169,38	155241621,73
- الصندوق	138969,23	_	138969,23	160100,00

- التوظيفات الأخرى	30439712,38	_	30439712,38	11724706,82
مجموع الأصول الجارية	**6280813615,44**	**24867278,70**	**6255946336,74**	**5422687305,93**
مجموع الأصول	**15332042621,98**	**3338355998,38**	**11993686623,60**	**11116910529,78**

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

✓ **جانب الخصوم :**

الجدول رقم (III-03) :الميزانية – جانب الخصوم.

الخصوم	المبالغ الصافية 2016/12/31	المبالغ الصافية 2015/12/31
رؤوس الأموال الخاصة		
❖ رأسمال الصادر	4378300000,00	4378300000,00
❖ رأسمال الغير مستعان به	60000,00	60000,00
❖ العلاوات	_	_
❖ إحتياطات	6737676720,92	62305538,38
❖ إحتياطات أخرى	818812828,34	722460360,12
❖ فوارق إعادة التقييم	249180447,89	249180447,89
❖ فارق المعادلة	_	_
❖ رؤوس أموال أخرى	_	_
❖ الترحيل من جديد	_	_
❖ النتيجة الصافية	297803768,18	(43503698,30)
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**5811533765,33**	**5368802648,09**
خصوم غير جارية		
❖ القروض والديون المالية	361430869,99	361266513,50
❖ الضرائب المؤجلة والمرصود لها	11400000,00	_
❖ ديون غير جارية أخرى	1156641268,69	1160585995,96
❖ المؤونات والمنتجات المدرجة سلفا	_	_
مجموع الخصوم غير الجارية	**1529472138,68**	**1521852509,46**
خصوم جارية		
❖ الموردون والحسابات الملحقة	1256686626,91	781003985,48
❖ الضرائب	53330841,49	4292391,51
❖ الديون الأخرى	138106747,27	986245122,43
خزينة الخصوم	**3252556503,92**	**2454713872,81**
مجموع الخصوم الجارية	**4652680719,59**	**4226255372,23**
مجموع الخصوم	**11993686623,60**	**11116910529,78**

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني : إعداد جدول حسابات النتائج لمؤسسة متيجي لسنتي 2016/2015.

الجدول رقم (III-04): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

البيان	2016/12/31	2015/12/31
• رقم الأعمال	3436994604,73	3135449512,16
• تغير المخزون	161950154,99	(23479366,18)
• الإنتاج المثبت	–	–
• الإنتاج المخزن	–	–
1. إنتاج الدورة	**3598944759,72**	**3111970145,98**
• مشتريات مستهلكة	2487247375,34	2344410588,87
• الخدمات الخارجية الأخرى		409685108,23
2. إستهلاكات الدورة	**2911264779,99**	**2754095697,10**
3. القيمة المضافة للإستغلال(1-2)	**687679979,73**	**357874448,88**
• مصاريف المستخدمين	145157106,61	151238678,82
• الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	32490219,01	26626209,28
4. الفائض الإجمالي للإستغلال	**510032654,11**	**180009560,78**
• منتجات أخرى للإستغلال	100697062,13	145938516,43
• أعباء أخرى للإستغلال	139047207,09	245278510,71
• مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	198383999,54	183137708,62
• إسترجاع الإستغلال عن خسائر القيمة	–	–
5. نتيجة الإستغلال	**273298509,61**	**(102468142,12)**
• المنتجات المالية	201470953,77	218048730,67
• الأعباء المالية	176965695,20	159084286,85
6. النتيجة المالية	**24505258,57**	**58964443,82**
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**297803768,18**	**(43503698,30)**
• الضريبة المستحقة على النتيجة العادية	–	–
• الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية	–	–
• **مجموع الإيرادات الأنشطة العادية**	**3901112775,62**	**3475957393,08**
• **مجموع الأعباء للأنشطة العادية**	**3603309007,44**	**3519461091,38**
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**297803768,18**	**(43503698,30)**
• العناصر الغير العادية(إيرادات)	–	–
• العناصر الغير العادية (الأعباء)	–	–
9. النتيجة الغير العادية	–	–
10. النتيجة الصافية للسنة المالية	**297803768,18**	**(43503698,30)**

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية لمؤسسة متيجي.

بعد عرض القوائم المالية لمؤسسة متيجي سوف نقوم بتحليلها مايلي :

الفرع الأول : الإفصاح في الميزانية العامة لمؤسسة متيجي.

1. الميزانية (الأصول) بعد حساب النسب المئوية والفروقات :

الجدول رقم (III- 05) : الميزانية (الأصول) بعد حساب النسب المئوية والفروقات.

الأصول	القيمة المحاسبية الصافية 2016/12/31	القيمة المحاسبية الصافية 2015/12/31	الفرق	النسب المئوية
أصول غير جارية				
✓ التثبيتات الغير معنوية	2317926040,34	2317926040,34	0	%0
✓ التثبيتات العينية	3087551985,66	3363909652,36	(276357666,7)	%-9
✓ التثبيتات قيد الإنجاز	324057976,92	4187901,94	319870074,98	%99
✓ التثبيتات المالية				
- السندات الموضوعة موضع المعادلة	_	_	_	_
- المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة المثبتة	_	_	_	_
- القروض والأصول المالية غير الجارية	3711350,41	3238740,41	472610	%13
- ضريبة مؤجلة الأصول	4492933,53	4960888,80	(467955,27)	%10
مجموع الأصول الغير جارية	**5737740286,86**	**5694223223,85**	**43517063,01**	**%1**
أصول جارية				
✓ مخزونات جارية	1573889418,09	850914575,07	722974843,02	% 46
✓ الحسابات الدائنة				
- الزبائن	761624235,97	709694631,45	51929604,52	% 7
- الأصول الجارية الأخرى	3735700831,69	3694951670,86	40749160,83	% 1
✓ التوظيفات وماشبهها				
- البنك	154153168,38	155241621,73	(1088452,35)	% - 1
- الصندوق	138969,23	160100,00	(21130,77)	% -15
- التوظيفات الأخرى	30439712,38	11724706,82	18715005,56	%61
مجموع الأصول الجارية	**6255946336,74**	**5422687305,93**	**833259030,81**	**%13**
مجموع الأصول	**11993686623,60**	**11116910529,78**	**876776093,82**	**%7**

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل :

من خلال ميزانية مؤسسة متيجي (جانب الأصول) نلاحظ تبريرات على المبالغ الموجودة كالآتي :

- حيث بلغت مجموع الأصول لسنة 2016 بقيمة 11993686523,60 دج مقارنة مع سنة 2015 كانت بقيمة 11116910529,78دج، أي هناك زيادة بقيمة 876776093,83دج وبالتالي زيادة بنسبة 7 %،وهذا راجع إلى زيادة في الأصول الجارية والغير جارية للمؤسسة.
- أما الأصول الغير جارية في سنة 2016 أصبحت بقيمة 5737740286,86 دج مقارنة مع سنة 2015 التي كانت تقدر ب 5694223223,85دج ،أي هنالك زيادة بقيمة 43517063,01دج وزيادة نسبية بقيمة 1 %، وهذا راجع إلى زيادة في قيمة التثبيتات.
- فيما يخص تثبيتات قيد الإنجاز هنالك زيادة بقيمة 319870074,98دج وزيادة بنسبة 99%، أي أن المؤسسة قامت برفع إنجازاتها سنة 2016مقارنة مع سنة 2015.
- أما بالنسبة للأصول الجارية هنالك زيادة في سنة 2016 ب 6255946336,74دج مقارنة مع سنة 2015 بقيمة 5422687305,93دج ،أي زيادة بنسبة 13% وهذه الزيادة ترجع إلى إرتفاع في المخزونات بقيمة 722974843,02دج وزيادة في تحصيلات الزبائن بقيمة 51929604,52دج وزيادة في التوظيفات الأخرى بقيمة 18715005,56دج، وبالتالي فإن المؤسسة في حالة جيدة وتحقق أرباح خلال سنتي 2015و 2016.

2. الميزانية (الخصوم) بعد حساب النسب المئوية والفروقات :

الجدول رقم : (III-06) : الميزانية (الخصوم) بعد حساب النسب المئوية والفروقات

الخصوم	المبالغ الصافية 2016/12/31	المبالغ الصافية 2015/12/31	الفرق	النسبة المئوية
رؤوس الأموال الخاصة				
❖ رأس المال الصادر	4378300000,00	4378300000,00	0	% 0
❖ رأسمال الغير مستعان به	60000,00	60000,00	0	% 0
❖ العلاوات	_	_	_	_
❖ إحتياطات	6737676720,92	62305538,38	6675371182,54	% 99
❖ إحتياطات أخرى	818812828,34	722460360,12	96352468,22	% 12
❖ فوارق إعادة التقييم	249180447,89	249180447,89	0	% 0
❖ فارق المعادلة	_	_	_	_
❖ رؤوس أموال أخرى	_	_	_	_
❖ الترحيل من جديد	_	_	_	_
❖ النتيجة الصافية	297803768,18	(43503698,30)	341307466,48	% 115
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**5811533765,33**	**5368802648,09**	**442731117,24**	**% 8**
خصوم غير جارية				
❖ القروض والديون المالية	361430869,99	361266513,50	164356,49	% 0
❖ الضرائب المؤجلة والمرصود لها	11400000,00	_	11400000,00	% 100
❖ ديون غير جارية أخرى	1156641268,69	1160585995,96	(3944727,27)	%-0
❖ المؤونات والمنتجات المدرجة	_	_	_	_
مجموع الخصوم غير الجارية	**1529472138,68**	**1521852509,46**	**7619629,22**	**% 0**
خصوم جارية				
❖ الموردون والحسابات الملحقة	1256686626,91	781003985,48	475682641,43	%38
❖ الضرائب	53330841,49	4292391,51	1038449,98	%2
❖ الديون الأخرى	138106747,27	986245122,43	(848138375,16)	-614
خزينة الخصوم	**3252556503,92**	**2454713872,81**	**797842631,11**	%2
مجموع الخصوم الجارية	**4652680719,59**	**4226255372,23**	**426425347,36**	**% 9**
مجموع الخصوم	**11993686623,60**	**11116910529,78**	**876776093,82**	**% 7**

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل :

من خلال ميزانية مؤسسة متيجي (جانب الخصوم) قدمنا تبريرات على المبالغ الموجودة مايلي :

- فيما يخص مجموع رؤوس الأموال قدر سنة 2016 ب 5811533765,33دج مقارنة مع سنة 2015 كان 5368802648,09دج ،أي هنالك زيادة قدرت ب 442731117,24دج ونسبة مئوية ب 8 %، وهذا راجع إلى الزيادة في النتيجة الصافية بقيمة 341307466,48دج ونسبة مئوية ب 115 . %

- أما الخصوم الغير جارية هنالك إرتفاع بالنسبة لسنة 2016 قدر ب 1529472138,68دج مقارنة مع سنة 2015 التي كانت تقدر ب 1521852509,46دج ، أي هنالك زيادة قدرت ب 7619629,22دج ونسبة مئوية ب 0 % ، وهذا يعني أن هنالك إرتفاع في الضرائب بالنسبة لسنة 2016 أصبحت ب 11400000,00 دج مقارنة مع السنة السابقة التي كانت قيمتها ملغاة ،أما نسبتها المئوية فهي 100 % وكذلك زيادة في القروض المالية بقيمة 164356,49دج .
- أما الخصوم الجارية فكان مجموعها سنة 2016 مقدر ب 4652680719,59دج مقارنة مع السنة السابقة كان بقيمة 4226255372,23دج، أي هنالك زيادة بقيمة 426425347,36دج ونسبتهما قدرت ب 9 % ، وهذا يعني أنه هنالك زيادة راجعة إلى إرتفاع في الموردون بقيمة 475682641,43دج وإرتفاع في الخزينة بقيمة 797842631,11دج

الفرع الثاني : الإفصاح في جدول حسابات النتائج لمؤسسة متيجي

سوف نقوم بتحليل ومقارنة جدول حسابات النتائج خلال سنتي2015-2016كمايلي :

الجدول رقم : (III-07) : جدول حسابات النتائج لمؤسسة متيجي .

البيان	2016/12/31	2015/12/31	الفرق	النسبة المئوية
• رقم الأعمال	3436994604,73	3135449512,16	301545092,57	%9
• تغير المخزون	161950154,99	(23479366,18)	185429521,17	%114
• الإنتاج المثبت	-	-	-	-
• الإنتاج المخزن	-	-	-	-
1. إنتاج الدورة	**3598944759,72**	**3111970145,98**	**486974613,74**	**%14**
• مشتريات مستهلكة	2487247375,34	2344410588,87	142836786,47	%6
• الخدمات الخارجية الأخرى	424017404,65	409685108,23	14332296,42	%3
2. إستهلاكات الدورة	**2911264779,99**	**2754095697,10**	**157169082,89**	**%5**
3. القيمة المضافة للإستغلال	**687679979,73**	**357874448,88**	**329805530,85**	**%48**
• مصاريف المستخدمين	145157106,61	151238678,82	(6081572,21)	%-4
• الضرائب والرسوم و التسديدات المماثلة	32490219,01	26626209,28	5864009,73	%18
4. الفائض الإجمالي للإستغلال	**510032654,11**	**180009560,78**	**330023093,33**	**%65**
• منتجات أخرى للإستغلال	100697062,13	145938516,43	(45241454,3)	%-45
• أعباء أخرى للإستغلال	139047207,09	245278510,71	(106231303,62)	%-76
• مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	198383999,54	183137708,62	15246290,92	%8
• إسترجاع الإستغلال عن خسائر القيمة	-	-	-	-

5. نتيجة الإستغلال	**273298509,61**	**(102468142,12)**	**375766651,73**	**%137**
• المنتجات المالية	201470953,77	218048730,67	(16577776,9)	%-8
• الأعباء المالية	176965695,20	159084286,85	17881408,35	%10
6. النتيجة المالية	**24505258,57**	**58964443,82**	**(34459185,25)**	**% -141**
7. النتيجة العادية قبل الضرائب	**297803768,18**	**(43503698,30)**	**341307466,48**	**%115**
• الضريبة المستحقة على النتيجة العادية	–	–	–	–
• الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية	–	–	–	–
• **مجموع الإيرادات للأنشطة العادية**	**3901112775,62**	**3475957393,08**	**425155382,54**	**%11**
• **مجموع الأعباء للأنشطة العادية**	**3603309007,44**	**3519461091,38**	**83847916,06**	**%2**
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**297803768,18**	**(43503698,30)**	**341307466,48**	**%115**
• العناصر الغير العادية (إيرادات)	–	–	–	–
• العناصر الغير العادية (أعباء)	–	–	–	–
9. النتيجة الغير العادية	–	–	–	–
10. النتيجة الصافية لسنة المالية	**297803768,18**	**(43503698,30)**	**341307466,48**	**%115**

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل :

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- ✓ **القيمة المضافة للإستغلال :** تمثل الفرق بين إنتاج الدورة و إستهلاكات الدورة ، حيث أن المؤسسة حققت قيمة قدرها 329805530,85 دج أي زيادة بنسبة 48 % وهذا راجع إلى زيادة في القيمة المضافة للإستغلال وسبب هذه الزيادة هو إرتفاع في إنتاج الدورة بنسبة مئوية تقدر ب 14 % وهذا راجع إلى زيادة في المبيعات بنسبة مئوية 9 % وكذلك إرتفاع في إستهلاكات السنة بنسبة 5 %.
- ✓ **إجمالي فائض الإستغلال** :هو عبارة عن القيمة المضافة للإستغلال مطروح منها مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة ، حيث أن المؤسسة حققت فائض إجمالي موجبا خلال السنتين 2015 و 2016وهذه الزيادة راجعة إلى زيادة في القيمة المضافة بنسبة 48 %وإرتفاع في الضرائب والرسوم .
- ✓ **نتيجة الإستغلال :** هي عبارة عن إجمالي فائض الإستغلال مضافا إليه المنتجات الأخرى ومطروحا منه الأعباء الأخرى وكذا مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ومضافا إليها إسترجاع

الإستغلال عن خسائر القيمة، فمن خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة سجلت نتيجة الإستغلال موجبة خلال السنتين 2015 و 2016

- ✓ وزيادة بنسبة 137 % وهذا راجع إلى قدرة المنتجات الأخرى على تغطية الأعباء الأخرى و مخصصات الإهتلاكات وكذا إسترجاع القيمة.
- ✓ **النتيجة المالية :** هي عبارة عن الفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية ، فنلاحظ من خلال الجدول أن هنالك إنخفاض بنسبة 141- % وهذا الإنخفاض راجع إلى نقصان في المنتجات المالية بنسبة 8-% وزيادة في الأعباء المالية بنسبة 10%.
- ✓ **النتيجة العادية قبل الضرائب :** هي عبارة عن نتيجة الإستغلال مضاف إليها النتيجة المالية ، فمن الجدول نلاحظ أن هنالك زيادة بنسبة 115 %وهذا راجع إلى زيادة في نتيجة الإستغلال بنسبة 137%.
- ✓ **النتيجة الصافية للأنشطة العادية :** تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية ، حيث أن المؤسسة سجلت النتيجة الصافية للأنشطة العادية موجبة في كلا السنتين بنسبة 115% وهذا راجع إلى قدرة منتجات الأنشطة العادية على تغطية أعباء الأنشطة العادية.
- ✓ **النتيجة الصافية للسنة المالية :** هي عبارة عن النتيجة الصافية للأنشطة العادية مطروح منها مجموع العناصر الغير عادية من (الأعباء والإيرادات) ، حيث نلاحظ بأن النتيجة الصافية موجبة في كلتا السنتين بنسبة 115 % وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق التمويل الذاتي .

المطلب الثالث : قياس مردودية مؤسسة متيجي .

تقاس مردودية مؤسسة متيجي كمايلي :

1. المردودية المالية :

ويتم حسابها بالعلاقة التالية :

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

الجدول رقم : (III-08) : حساب المردودية المالية.

البيان	2015	2016
النتيجة الصافية	(43503698,30)	297803768,18
الأموال الخاصة	5368802648,09	5811533765,33
المردودية المالية	% -0,008	%0,051

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل :

- نلاحظ في الجدول أن نسبة المردودية المالية بلغت في سنة 2015 ب 0,008- % ، وفي سنة 2016 زادت بنسبة 0,051% وهذا راجع إلى زيادة في النتيجة الصافية بمبلغ 341307460,48 دج ، وهذا يدل على أن هنالك تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية وكفاءتها الإنتاجية وكذلك قدرتها على زيادة مردوديتها المالية.

2. المردودية الإقتصادية :

ويتم حسابها بالعلاقة التالية :

المردودية الإقتصادية = إجمالي فائض الإستغلال / مجموع الأصول.

الجدول رقم : (III-09) : حساب المردودية الإقتصادية.

البيان	2015	2016
إجمالي فائض الإستغلال	180009560,78	510032654,11
مجموع الأصول	11116910529,78	11993686623,60
المردودية الإقتصادية	**%0,016**	**%0,043**

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل :

- تعبر هذه النسبة عن المعدل الأفضل لقياس ربحية العمليات الخاصة التي تحققها مؤسسة متيجي عن عملياتها ، بحيث كانت في 2015 مقدرة بنسبة 0,016% وإرتفعت لتصل في 2016 إلى 0,043% ، وهذا دليل على أن الربحية التي تحققها المؤسسة كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول.

3. المردودية التجارية :

ويتم حسابها بالعلاقة التالية :

المردودية التجارية = إجمالي فائض الإستغلال / رقم الأعمال.

الجدول رقم : (III-10) : حساب المردودية التجارية.

البيان	2015	2016
إجمالي فائض الإستغلال	180009560,78	510032654,11
رقم الأعمال	3135449512,16	3436994604,73
المردودية التجارية	**%0,057**	**%0,14**

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل :

- من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية التجارية كانت في 2015 مقدرة ب 0,057%وإرتفعت لتصل إلى 0,14% في 2016 ، وهذه الزيادة راجعة إلى أن المؤسسة حققت نتيجة هامة خلال دورة الإستغلال.

خلاصة :

في هذا الفصل قمنا بدراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والمردودية المالية وذلك بتطبيق المنهجية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري، فقمنا بدراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة " متيجي " مستغانم ، ففي المبحث الأول قمنا بتقديم مؤسسة متيجي ،وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة ، أما في المبحث الثالث فهي دراسة تطبيقية حول القوائم المالية التي تساهم في تحسين مردودية المؤسسة وكذلك تحليل الميزانية وحسابات النتائج .

وفي الأخير يمكن القول أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة مطاحن الظهرة الكبرى له دور فعال بحيث يقتصر الوقت وهو بمثابة العمود الفقري لها بحيث يدخل البيانات والمعلومات المحاسبية ويعالجها ويضخها في شكل قوائم مالية يتم تحليلها والإفصاح عنها عن طريق حساب الفروقات والنسب التي تساعد في تحسين المردودية المالية للمؤسسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة :

أدت التطورات الحديثة في مجال الأعمال إلى زيادة الحاجة للمعلومات عن الجوانب المختلفة للأنشطة ولاشك أن إقامة نظام متخصص لتوفير هذه المعلومات يرفع من كفاءة وفعالية وأداء هذه الوظيفة عن أي أسلوب آخر ، وقد ترتب عن ذلك بالضرورة إعداد وتطبيق نظم المعلومات بغرض جمع البيانات وإعدادها بطريقة تسمح بإنتاج نوعيات مختلفة من المعلومات التي يمكن إستخدامها سواء عن طريق أفراد داخل التنظيم أو أفراد وجهات خارج التنظيم ، ومما لاشك فيه أن نظام المعلومات المحاسبية ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق جملة من الغايات في مقدمتها حاجات عدة أطراف داخلية وخارجية .

كما لابد من الإحاطة بموضوع المردودية المالية ، من خلال التطرق إلى أهميتها بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية التي تمثل الهيكل الرئيسي لها ، كما تعبر عن مدى كفاءة نشاطها وقدرتها على خلق نتيجة إيجابية ، وبالتالي فمن الواجب على المؤسسة أن تسعى إلى تحسين مردوديتها المالية والعمل على تطويرها ، ولك بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي الذي يلعب دورا كبيرا في تحسينها ، لكي تحقق أهدافها المسطرة وتحافظ على مكانتها في السوق وتستمر في مزاولة نشاطها.

وبالتالي لدراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والمردودية المالية يجب عرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة من أجل تحليل الوضع المالي للمؤسسة ، ومن خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة بشقيها النظرية والتطبيقي ، و إنطلاقا من الفرضيات توصلنا إلى مايلي :

- ✓ **إختبار صحة الفرضيات :**

من خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري والتطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة بالنظام المعلومات المحاسبي ومخرجاته من القوائم المالية من أجل تحسين المردودية المالية حاولنا إختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التالية :

الفرضية الأولى : يعد نظام المعلومات المحاسبي عنصرا أساسيا في توفير المعلومات اللازمة بالجودة المطلوبة ، منها هذه الفرضية تحققت كون نظام المعلومات المحاسبي هو الأساس وأن الجانب المحاسبي يبين مسار العمليات والأحداث الإقتصادية في المؤسسة.

الفرضية الثانية : إن المردودية المالية عبارة عن الربح أو المردود المالي الناتج عن الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المتاحة من أجل تعظيم ثروة الملاك وتسديد مختلف الإلتزامات والديون وتحقيق الإستمرارية والنمو والقدرة على فرض الوجود عن طريق تحقيق الإستقلالية المالية ، وهذه الفرضية محققة .

الفرضية الثالثة : يؤثر نظام المعلومات المحاسبي على المردودية المالية للمؤسسة متيجي، من خلال مخرجات نظام المعلومات وهي القوائم المالية ، وهذه الفرضية محققة.

- ✓ **نتائج الدراسة :**

النتائج النظرية :

- ❖ نظام المعلومات المحاسبي القلب النابض الذي يضخ المعلومات المحاسبية للأطراف الداخلة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وكذا الأطراف الخارجة.
- ❖ نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة مهم حيث يساعد على حسن سير العمل في مختلف الوظائف والمستويات الإدارية.
- ❖ إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أساس ومبادئ سليمة يسمح له من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية والملائمة لإتخاذ القرارات في الوقت المناسب.
- ❖ إستخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي في النهاية إلى تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات وملائمتها وإمكانية الإعتماد عليها وتوفرها في الوقت المناسب.
- ❖ المردودية المالية الجيدة تزيد من المؤسسة وتعزز إستقلاليتها المالية وعدم الخضوع لشروط الغير.
- ❖ تعتبر المردودية غاية تسعى من أجلها المؤسسة إلى تحقيق إستراتيجيتها.
- ❖ تهدف المردودية إلى تحقيق الربح والبقاء والذي يعتبر عاملا للرفع من الإنتاجية الإجمالية للمؤسسة.

النتائج التطبيقية :

- تعتمد مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لديها لتحسين المردودية المالية.
- توجد العديد من المعوقات تحد من إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة منها :
  - عدم قدرة تحكم المستعملين الجدد غير المكونين بنظام المعلومات المحاسبي sap مما يؤدي إلى وجود نواقص وأخطاء فنية محاسبية.
  - عدم القناعة بأهمية توفير البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم.
  - محدودية إستخدام نظام sap من طرف العاملين وعدم تعميمها على جميع المصالح.
  - يجد المستعملون لنظام المعلومات المحاسبي صعوبة في إدخال المعلومات إلى النظام ، مما يجبر -المستعملين على طلب المساعدة من أشخاص أكثر خبرة وهذا يؤدي إلى تضييع الوقت والتأخر في إصدار القوائم المالية.
- تحليل المؤسسة لقوائم المالية من أجل تحسين المردودية يعبر عن مدى إستقرار الوضعية المالية للمؤسسة وإستمراريتها.

✓ **التوصيات :**

➢ يجب على المؤسسة توفير كل من الأمان والموثوقية حيث لايمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء نظام ربط بين نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة وموقعها الإلكتروني بصفة خاصة ووسائل الإتصال والتواصل مع المحيط الخارجي بصفة عامة.

- إقتراح تكوين مصلحة محاسبية تكنولوجية متخصصة بترقية نظام المعلومات المحاسبي بشكل يتماشى والتطورات التكنولوجية بشكل عام.
- زيادة الإهتمام بمؤشرات نجاح نظم المعلومات المحاسبية وتحسين درجة وجودها في المؤسسات قيد الدراسة للإرتقاء بمستوى نجاح هذه النظم ، بإعتبارها من الأنظمة التي تدعم المنظمات في مواجهة الأزمات التي تهدد بقاءها و إستمرارها.
- يجب على المؤسسة الإهتمام بالمردودية المالية من خلال الإعتماد على نظام المعلومات المحاسبي.
- يجب على المؤسسة تحسين من مردوديتها المالية لتحقيق أهدافها وتضمن مكانتها في السوق وتحفظ إستقلاليتها المالية .
- على الملاك الإهتمام أكثر بالوحدة لتحسين مردوديتها المالية.
- على المؤسسة تقديم دورات تكوينية لمستخدمي نظام المعلومات المحاسبي وذلك من أجل تفادي التأخر في إعداد القوائم المالية .

✓ **أفاق الدراسة :**

من خلال دراستنا توصلنا إلى مواضيع التي نرى أنها بحاجة للدراسة :

- دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- أثر نظام المعلومات المحاسبي على الرقابة المالية للمؤسسة الإقتصادية .
- إهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات.
- أثر إستخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية.

قائمة المراجع

❖ **باللغة العربية :**

أ. الكتب :

1. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية ، دار النشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ،2014.
2. أحمد حلمي جمعه وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003.
3. الكردي منال ، العبد جلال ، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية " النظرية والأدوات التطبيقية " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2014.
4. السعيد مبروك إبراهيم ، المعلومات ودورها في دعم وإتخاذ القرار الإستراتيجي ، دار الكتب المصرية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2012.
5. ثابت عبد الرحمان إدريس ، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2007.
6. ثناء علي قباني ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 -2003.
7. جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون سنة النشر.
8. سمير محمد عبد العزيز ، الإقتصاد الإداري " مدخل كمي " ، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997.
9. صونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية ، دار الشعاع للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1997.
10. صالح محمد الحناوي ، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة ، دار النهضة العربية ، عمان ، 2005.
11. عصام فهد العربيد ، نظم المعلومات المحاسبي " مدخل تطبيقي معاصر " ، دار المناهج ،عمان ، 2007.
12. عبد الله إبراهيم الفقي ، نظم المعلومات المحاسبية ودعم القرار ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012.
13. عبد الرسول وجيه ، الإنتاجية ،مفهومها، قياسها والعوامل المؤثرة فيها ، دار الطبعة ، بيروت ،2000.
14. عبد الرزاق محمد القاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004.
15. علي الشريف ، إقتصاديات الإدارة " منهج إتخاذ القرارات" ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1986.
16. فريد كورتل ، خالد الخطيب ، نظم المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات ، دار زمزم للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2015.
17. كامل السيد ، فادية حجازي ، المعلومات الإدارية ، عمان ، 1998.
18. كمال الدين الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.
19. مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الثانية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000.
20. محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، صفحات زرقاء ، الجزائر ، 2010.
21. محمدعبد الحسين آل فرج الطائي ، نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005.

ب. الرسائل الجامعية :

22. إبراهيم بختي ، تكنولوجيا نظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2004-2005.
23. بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013-2014.
24. حامدي نوح ، القوائم المالية ودورها في إتخاذ القرارات المالية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012.
25. رفيقة باشودة ، عوامل التحكم في المردودية المالية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، المدرسة العليا للتجارة ، الدفعة 2009.
26. عيادي عبد القادر ، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرارات التمويل ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2007-2008.
27. محمد أمين عكوش ، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في محاسبة وتدقيق ، جامعة الجزائر ، 2010.

ت. المجلات:

28. أحمد لعماري ، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 01 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2001.
29. سليم مجلخ ، وليد بشيشي ، الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة الإقتصادية ، مجلة المالية والأسواق ، جامعة قالمة ، 2015.
30. مصطفى العثماني ، دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل قرارات المؤسسة الإقتصادية ، مجلة الإقتصاد الجديد ، المجلد 02 ، العدد 11 ، جامعة المدية ، 2014.
31. هواري سويسي ، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، ورقلة ، الجزائر ، 2009-2010.

ث. النصوص القانونية والمراسيم:

32. القرار المؤرخ في 26جويلية 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 19 ، 2009.

ج. المواقع الإلكترونية :

33. جلال القحطاني ، التحليل بواسطة النسب المالية ، 2019/05/10 ,15h , http:// groups.google.com
34. مجد خضر ، نظام المعلومات المحاسبي ، 2019/05/10 ; 14 h ; http://www.mawdoo3.com

- **باللغة الفرنسية :**

1. Didier broussard et autre : DECF organisation et gestion de l'entreprise , èdition dorganisation , 1998

2. J. c. COURNON , système d'information , inter Edition , paris , 1993.
3. Josette peyrard , analyse financière , 8ème èdition , vuibert , 1999.
4. Hubert de la bruslerie , analyse financière « information financière , diagnostic et èvaluation , dunod , 4ème èdition , paris , 2010.
5. Pierre lauzel , robert teller , contrôle de gestion et budget , 4ème èdition , sirey , paris , 1986.
6. Robert obert , pratique des normes IAS/IFRS , DUNOD , paris , 2002.

ملخص :

جاءت هذه الدراسة لإبراز ماهية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية ، الذي يعتبر كركيزة أساسية تساعد على توصيل المعلومات المحاسبية للمهتمين بها ، وكذا إستخدامه في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، من خلال التطرق إلى نظام المعلومات المحاسبي ، وتبيان دوره في قياس ودراسة المردودية المالية لتحقيق الكفاءة والفعالية وتصحيح الإختلالات الموجودة.

بالإضافة إلى الجانب التطبيقي الذي تمثل في إجراء دراسة ميدانية بمؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة ، وذلك بعرض القوائم المالية للمؤسسة التي تعتبر من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وتحليلها من أجل تحسين المردودية المالية .

وتوصلنا في هذه الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي له دور فعال في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية :

نظام المعلومات المحاسبي ، المعلومات المحاسبية ، المردودية المالية ، القوائم المالية ، المؤسسة الاقتصادية.

Résumé :

Des études ont relevé la définition du système d'information comptable dans l'institution économique , ceci est considère comme un pilier fondamental qui aide à communiquer les informations comptables pour les intéressés , ainsi son utilisation pour l'amélioration de la rentabilité financière de l'institution économique , dans le cadre d'aborder le système d'information comptable , grâce à son rôle de mesurer et d'étudier la rentabilité financière pour atteindre la compétence et l'efficacité , et aussi corriger les différences existantes.

En outre le coté pratique qui consiste à effectuer une étude de terrain dans l'institution des grands moulins EL Dahra , par l'exposition des états financière de l'institution qui est considéré comme des résultats du système d'information comptable et l'analyser pour améliorer la rentabilité financière .

Nous avons conclus des ses études , le systéme d'information comptable a un rôle efficace dans l'amélioration de la rentabilité financière des institution économiques.

Mots – clés : systéme d'information comptable, l'information comptable , la rentabilité financière , les états financière , l'institution économique.